

الجمهورية اليمنية
الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات

التقرير السنوي لعام 2003

بسم الله الرحمن الرحيم

(إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً)
(صدق الله العظيم)

كلمة رئيس مجلس الإدارة

في إطار التقليد الايجابي الذي اعتمده في الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات منذ إصدار التقرير الأول عن نشأة وتطور التأمينات الاجتماعية في بلادنا الذي تضمن رسداً لخطوات ومراحل تأسيس النظام وتطوراتهِ والانجازات التي تحققت في هذا المجال منذ النشأة وحتى العام 2001م ، ثم إصدار التقرير الثاني عن العام 2002م ، هانحن نضع بين يدي الباحثين والمهتمين والقراء الكرام الإصدار الثالث في سلسلة تقارير الهيئة ، متضمناً رسداً لأنشطة الهيئة والانجازات التي حققتها خلال عام 2003م والنتائج التي توصلت إليها في إطار سعيها المتواصل لتذليل الصعوبات وإزالة المعوقات التي صاحبت مراحل النشأة ومواكبة التطور ، وما أثمرته جهود قيادة الهيئة وإدارتها التنفيذية في العام 2003م سواء من خلال تفعيل عمليات المتابعة والرقابة بأشكالها المختلفة ، والأساليب التي اتبعتها بتعزيز علاقات التعاون والتكامل والتنسيق مع مختلف الوحدات الإدارية ، بالإضافة إلى تنشيط كافة الأطر التقليدية القائمة ، واعتماد أساليب جديدة أكثر فاعلية وكفاءة لتحسين مستويات أداء الهيئة ولتقديم خدماتها على نحو أفضل ، توطيداً للثقة بينها وبين جمهور المتعاملين معها والمستفيدين من خدماتها أفراداً ومؤسسات على حد سواء .

ويأتي أعداد هذا التقرير تأكيداً لمصادقية التوجه المهادف لأحداث نقلة نوعية في أداء الهيئة ، وتطوير أنشطتها والتحسين المستمر لخدماتها ، ضمن الإستراتيجية المرسومة لذلك وفي إطار الرؤية المستقبلية التي حددت لهذا التطوير بأبعاده المختلفة ، مستفيدين من تقنيات العصر ومستجداته ومن الدعم الذي تحظى به الهيئة من لدن فخامة الأخ / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية حفظة الله ومن الحكومة ممثلة بمجلس الوزراء وعلى رأسه دولة الأستاذ / عبد القادر باجمال رئيس المجلس ونائبه الأستاذ / علوي صالح السلامي وزير المالية والأستاذ / أحمد محمد صوفان وزير التخطيط والتعاون الدولي ومن كافة الأخوة الوزراء ورؤساء الأجهزة والمؤسسات والهيئات الحكومية في القطاعين العام والمختلط على المستويين المركزي والمحلي .

ويحدونا الأمل في اضطراد التقدم والنماء لهذه الهيئة من اجل المساهمة بدورها الفاعل في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومد ظلها الوارفة إلى كافة شرائح العاملين بأجهزة الدولة والقطاعين العام والمختلط وتنويع الخدمات والمزايا التي تقدمها لهم من اجل بذل المزيد من الجهد والتفاني في العمل والإخلاص للوطن وتأمين ظروف أفضل لاستقرارهم واطمئنانهم وضمان حقوقهم أثناء الخدمة وبعد انتهائها وكفالة حقوق أسرهم من بعدهم .

حمود خالد الصوفي

وزير الخدمة المدنية والتأمينات

كلمة رئيس الهيئة

يعتبر الضمان الاجتماعي بصوره المختلفة اهم الأول لكل فرد في أي مجتمع من المجتمعات نظراً لانعكاسات ذلك على الحياة المعيشية اليومية لفئة كبيرة من أفراد المجتمع ولما يحققه ذلك من استقرار وعدالة اجتماعية ، الأمر الذي يجعل الضمان الاجتماعي بمثابة أحد الركائز الرئيسية للحد من الفقر وتحقيق مستوى معيشي مناسب لعدد كبير من الأسر .

إن غالبية سكان العالم محرومون من أي نوع من أنواع التغطية الاجتماعية الرسمية ضد مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة والمرض أو حوادث العمل والأمراض المهنية ، كما سجلت نسبة التغطية في العالم انخفاضاً في السنوات الأخيرة . فالفقر يؤثر حالياً على حوالي نصف سكان العالم وفي كافة الدول ، وهناك حوالي 2 مليار شخص يعيش على اقل من دولارين في اليوم وأكثر من مليار يعيش على دولار واحد في اليوم . وفي مطلع القرن الحادي والعشرين نجد مانسبته 15% فقط من سكان العالم البالغ 6 مليار يتمتعون بنوع معين من الضمان الاجتماعي المنظم والمتمثل في الحصول على معاش تقاعدي . وفي بعض الدول تصل التغطية التأمينية فقط 5- 10 % من القوى العاملة وفي بعض الحالات اقل من ذلك .

وفي ضوء ماسبق وفي إطار الموارد المتاحة للجمهورية نجد الاهتمام الكبير من قبل القيادة السياسية ممثلة في فخامة الأخ / رئيس الجمهورية بالضمان الاجتماعي ليس فقط في الوحدات الإدارية والقطاعين العام والمختلط وإنما على مستوى بقية قطاعات المجتمع وهو مايتجلى من خلال وجود أكثر من مؤسسة تأمينية تهتم بالعاملين في القطاع الخاص والقوات المسلحة والأمن ، الأمر الذي يعكس الإدراك بأن تحقيق السلام والأمن والاستقرار لا يتحقق إلا من خلال العدل الاجتماعي والذي يعد الضمان الاجتماعي بصوره المختلفة الوسيلة الكفيلة بتحقيق ذلك .

إن العالم يمر بتحولات كبيرة في الضمان الاجتماعي من أجل الوصول إلى تحقيق عدالة وضمان اجتماعي أفضل وهو ما يعد أحد المؤشرات الرئيسية الدالة على مستوى حضارة وتقدم المجتمعات . الأمر الذي يدفع حكومات العالم بان تولي اهتمام كبير للضمان الاجتماعي في المدى الطويل لمختلف الأفراد واعتبار الضمان الاجتماعي من القضايا الإستراتيجية في برامجها وخططها . وثقتنا كبيره في اهتمام قيادتنا السياسية بهذا الملف الهام الذي يمس شريحة كبيره من الأفراد والتي تتزايد نسبتها يوماً بعد آخر .

وكما يتضح في صفحات هذا التقرير السنوي الذي يلخص نشاط الهيئة خلال عام 2003م ، فإنه قد تم تحقيق العديد من النجاحات في الكثير من الجوانب ، بالرغم من ذلك فإنه لا تزال هناك بعض الصعوبات الممتدة من الفترات السابقة من جهة وظهور مشكلات جديدة بحكم ديناميكية العمل التأميني وتأثره بأية إجراءات تتم في العديد من القضايا التي يجب إدراكها والعمل على احتوائها بتعاون مختلف الأطراف المعنية . واهم تلك القضايا هي :-

- ضرورة التعامل مع توجه الدولة نحو التقاعد المبكر وانعكاسات ذلك على المركز المالي للصندوق بالصورة التي تكفل الحفاظ على المركز المالي في المدى الطويل .

- العمل على توفير المرونة الكافية لاستثمار موارد الهيئة .

- تكوين قاعدة بيانات متكاملة لموظفي الوحدات الإدارية والقطاعين وإدخالها الحاسب الآلي الذي تقوم الهيئة حالياً بتصميمه لتعد تلك القاعدة المرتكز الرئيسي لتحديد المعاش التقاعدي وغيره من الجوانب عند الإحالة للتقاعد بيسر وسهولة ودقه كاملة .

- العمل على تحصيل المستحقات التأمينية من المنبع وذلك بحصمها من مرتبات العاملين عبر وزارة المالية وتوريدها مباشرة إلى حساب الهيئة ، خاصة وان مشكلة تحصيل المستحقات التأمينية قد تفاقمت في الفترة الأخيرة بشكل كبير بسبب اللامركزية التي منحت للمجالس المحلية . فبدلاً من قيام فروع الهيئة بمتابعة مكاتب الوزارات وفروع وحدات القطاعين العام والمختلط في مراكز المحافظات تضاعفت العبء عشرات المرات حيث يتطلب الأمر حالياً متابعة المستحقات التأمينية على مستوى المديرية المختلفة الأمر الذي يحتاج إلى تكاليف أكبر وكوادر وجهود مضاعفه .

- وفي الأخير يمكن القول بان هذا التقرير يتضمن الإنجازات التي تمت خلال العام والصعوبات التي يتطلب الأمر إدراكها والعمل على تذليلها . كما إن الرؤية المستقبلية للهيئة التي تضمنها التقرير تظهر المجالات المختلفة التي تعبر عن برنامج الهيئة خلال الفترات القادمة للنهوض بالنشاط التأميني من النواحي المالية والإدارية والفنية والتكنولوجية والاستثمارية وهو ما يحتاج إلى تضافر جهود مختلف الأطراف المعنية بالتأمينات والمعاشات سواء على مستوى العاملين في الهيئة أو على مستوى الوزارات والجهات ذات العلاقة .

نرجو أن تكون صفحات هذا التقرير قد اشتملت على الكثير من المعلومات التي تبرز النشاط التأميني خلال عام 2003 م .

وفي الأخير أتقدم بالشكر والتقدير لكافة الأخوة المسؤولين والموظفين بالهيئة بفروعها المختلفة على الجهود الكبيرة التي قاموا خلال العام والذي تجلّى في استيعاب الكثير من المتغيرات وفي ضمان توصيل المستحقات التأمينية إلى المتقاعدين وتبسيط إجراءات الإحالة للتقاعد بصورة جيدة . كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ / حمود خالد الصوفي وزير الخدمة المدنية والتأمينات رئيس مجلس الإدارة والأخوة أعضاء المجلس على الجهود الكبيرة التي قدموها خلال العام للنهوض بالنشاط التأميني وضمان انسياب العمل في الهيئة بكل يسر وسهولة .

والله الموفق ،،،

د . عبد الملك إسماعيل حجر

رئيس الهيئة

المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
-----------	------------

	- كلمة رئيس مجلس الإدارة
3	- كلمة رئيس الهيئة
4	- مقدمة (نائب رئيس الهيئة)
7	- أولاً :- أهم الإنجازات على مستوى المركز الرئيسي في المجالات التالية:-
10	- ضبط تحصيل الاشتراكات التأمينية
10	- متابعة المستحقين للمعاش التقاعدي
12	- الرقابة والتفتيش
12	- تنشيط إجراءات العمل التأميني والإداري
13	- مشروع تعديل قانون التأمينات والمعاشات
13	- استثمار فوائض أموال الصندوق
14	- في مجال خلق الوعي التأميني
15	- المشاركة في المؤتمر الدولي للتأمينات بقرص
17	- المجال المالي
17	- تنفيذ عملية التحول للنظام الآلي
17	- نظام جهات العمل
19	- نظام الأسرة
19	- نظام الرقم التأميني
20	- نظام بيانات اشتراك المؤمن عليهم
20	- نظام الاشتراكات ومتابعة تحصيلها
21	- نظام نظام البيانات الإحصائية والتقارير
22	- نظام شئون العاملين (الأصول الثابتة - نظام المعاشات والتعويضات)
23-22	- ثانياً:- الإنجازات بالأرقام على مستوى فروع الهيئة (الجداول الإحصائية)
26	- ثالثاً :- الرؤية المستقبلية للهيئة وتتضمن المجالات التالية :-
34	- المجال القانوني
34	- المجال الإداري والتنظيمي والفني
34	- المجال الاستثماري
36	- التنسيق والتعاون مع الأطراف المعنية بالنشاط التأميني
37	- القوائم المالية للهيئة
39	

مقدمه

بعد إصدار كتاب الهيئة الأول الذي وثق نشاط العمل التأميني في اليمن لعشر سنوات مضت حتى نهاية العام 2001م ، والذي وضعت الهيئة فيه أساساً يقضي بإعداد تقرير سنوي يوثق إنجازات الهيئة والصعوبات التي واجهتها ويمثل مصدراً للمعلومات لمتخذي القرار من ذوي الصلة بالعمل التأميني مثل المؤمن عليهم والمتقاعدين والمستثمرين والجهات الحكومية المختلفة .

وقد صدر التقرير السنوي للعام 2002م إعمالاً لذلك الأساس ، وهاهو التقرير السنوي للعام 2003م بين يدي القارئ العزيز .

ويقتضي البدء بالإشارة إلى العمل التأميني يقوم على ثلاثة أركان أساسية هي :

1- تحصيل الاشتراكات التأمينية .

2- استثمار تلك الاشتراكات .

3- الإحالة للتقاعد وصرف المعاشات التقاعدية للمستفيدين .

فعن الركن الأول : تحصيل الاشتراكات التأمينية عملت الهيئة خلال عام 2003م عام الإيرادات ، إذ جرى العمل على تحصيل الاشتراكات التأمينية أولاً بأول ، وإنجاز العديد من المحاضر مع وحدات القطاعين العام والمختلط والتي تبين مستحقات الهيئة المتأخرة لدى تلك الوحدات وتحديد آلية سداد الاشتراكات مستقبلاً من قبلها ، وذلك من خلال الاستمارتين (1،2) ولتجميع تلك الاشتراكات ومتابعة المستحق منها والحصل والمتبقي فقد تم إعداد برنامج آلي يحدد مقدار تلك الاشتراكات المستحقة على كل جهة ، سواء في الجهاز الإداري للدولة أو وحدات القطاعين العام والمختلط وعلى مستوى كل فرع من فروع تلك الجهات في المحافظات والحصل منها والمتبقي لدى الجهات لمتابعة تحصيله. وللتأكد من مدى دقة مبالغ الاشتراكات ؛ جرى تعميم الاستمارتين 1،2 المذكورتين كي يتم تعبئة بيانها من لدى الجهات المختلفة ، والتي تبين مقدار المبالغ المؤمن عليها والاشتراكات التأمينية المستحقة والحصل منها والمتبقي ، ليس هذا فحسب ، بل يتم التحقق مما ورد في تلك الاستمارات من خلال التزول الميداني لموظفي الإيرادات بفروع الهيئة المختلفة إلى وحدات الجهاز الإداري والقطاعين العام والمختلط للإطلاع على المستندات والسجلات الخاصة بتلك الجهات ، ويجري التأكد من كل ماسبق من خلال موافاة المركز الرئيسي للهيئة بموازين مراجعة الإيرادات الشهرية والتزول الميداني للجان الرقابة والتفتيش على أعمال الفروع كافة ، بما فيها تحصيل الإيرادات وتسجيلها والمتابعة الحثيثة لها من قيادة الهيئة .

وفيما يتعلق بالركن الثاني الاستثمارات : فقد استمر الاستثمار في أذون الخزانة والذي يمثل معظم استثمارات الهيئة ومرد ذلك المردود العالي لهذا الاستثمار وانخفاض - إن لم نقل انعدام - المخاطرة في هذا الاستثمار ، كما استمرت الاستثمارات في الودائع الدولارية في البنك المركزي ومنح القروض للمتقاعدين وموظفي الهيئة، فضلاً عن الاستمرار في الاستثمارات العقارية وحصص المشاركات ، ومع ذلك فإن جهوداً بذلت في هذا المجال تمثلت في :

- إعادة النظر في إيجارات المباني الاستثمارية للهيئة ، والتي أسفرت عن زيادة في الإيجارات بنسبة 44% عم كان في العام الماضي مع زيادة مقدارها 10% سنوياً .

- إنزال مناقصتين : الأولى لاستكمال المبنى الاستثماري للهيئة في شارع الزبيري بأمانة العاصمة ، والثانية لإنشاء صالة متعددة الأغراض في (خور مكسر) محافظة عدن ، وسيبدأ العمل فيهما خلال عام 2004م بإذن الله .

- إعداد دراسة جدوى للاستثمار في المستشفى السعودي الألماني بصنعاء ويتوقع أن تتم إجراءات الشراكة خلال عام 2004م .

- تجميع البيانات المختلفة بغية تكوين رؤية واضحة المدى جدوى الاستثمار في مجال الاسمنت والبنوك الإسلامية .
وعن الركن الثالث : الإحالة للتقاعد و صرف المعاشات التقاعدية : فقد جرى العمل على تفعيل هذه العملية كأحد أركان العمل التأميني للهيئة من جهة وتنفيذاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري ، من جهة أخرى تم أعداد التعاميم اللازمة لمعالجة القضايا المستجدة في عملية الإحالة للتقاعد و صرف المعاشات التقاعدية وتسهيل إجراءات الإحالة و صرف المعاش و ساعد انتشار مراكز البريد في مختلف مناطق الجمهورية في تسهيل عملية الصرف المشار إليها ، كما بدأت الهيئة في صرف المعاشات عبر الحسابات الخاصة بالمتقاعدين في البنوك لمن يرغب من المتقاعدين في ذلك . كما تم إجراء العديد من البحوث الميدانية من قبل المركز أو الفروع لمعرفة الحالات التي لم تعد مستحقة لصرف المعاش التقاعدي وتزيلها ، ولدى الهيئة توجه للتركيز على هذا الجانب في عام 2004م بإذن الله .
وفي إطار الأركان الثلاثة السابقة فقد جرى خلال عام 2003م أيضاً مايلي :-

- تفعيل دور الرقابة والتفتيش سواء من خلال إدارات الرقابة في الفروع أو من خلال نزول اللجان الرقابية من المركز .

- استكمال الإجراءات القانونية لإدخال النظام التأميني الآلي المتكامل ، إذ تم التوقيع في نهاية العام مع شركة DMS على إعداد هذا النظام والذي سيبدأ العمل في إعداد النظام مع مطلع عام 2004م بإذن الله .

- الاهتمام بالموارد البشرية ؛ إذ جرى تدريب عدد من الموظفين في جوانب كثيرة منها ؛ الجوانب الإدارية ، والقانونية ، واللغة الانجليزية ، والكمبيوتر ، فضلاً عن إنشاء معمل للتدريب على أنظمة الكمبيوتر بالتعاون مع منظمة SEFM ، علاوة على المشاركة في المؤتمرات الدولية التي تناقش المشاكل التأمينية في مختلف الهيئات التأمينية وتنقل الخبرات والتجارب من بلد لآخر .

- استمرار العمل على تخفيض حجم النفقات التشغيلية مقابل التوسع في العديد من الأنشطة السالف الإشارة إليها . وعلى الرغم من تلك الإنجازات المتواضعة ؛ فإن الأمل يحدونا في تحقيق المزيد من الإنجازات ، لا سيما في ظل التفاعل والتعاون الذي تحظى به الهيئة من قبل مختلف الجهات والمسؤولين في الدولة ، والتفهم المتنامي للدور المنوط بالهيئة والإمكانات المتاحة لها وأثر القرارات التي تصدر من مختلف الجهات في الدولة عليها .

وتتمثل أهم التحديات التي تواجه الهيئة وتعمل على مواجهتها في :

إدارة أعمال الهيئة من خلال تكنولوجيا المعلومات وإدخال النظام الآلي ومنح آفاق جديدة لاستثمار موارد الهيئة من خلال ؛ تزيل الحالات غير المستحقة ، فضلاً عن متابعة البحوث الميدانية التي تمكن من الحفاظ على موارد الهيئة ،

ويتطلب ذلك التعاون مع الجهات ذات العلاقة وإصلاح بعض الجوانب القانونية ، والتنظيمية ، والإدارية ، وتحديد المركز المالي الحقيقي للهيئة من خلال الدراسات الاكتوارية اللازمة .
وأزعم أن النجاحات التي تحققت للهيئة ماكان لها أن تتحقق لو لم يشارك الجميع في تحقيقها ؛ سواء مجلس الإدارة ، أو قيادة الهيئة ، أو موظفيها بالمركز الرئيس والفروع .
وأخيراً لا يسعني إلا أن اثنى على الجهود الطبية والدعم المتواصل الذي حظيت به الهيئة من قبل أعضاء مجلس الإدارة ؛ لاسيما الجهود التي بذلها الأخ / حمود خالد الصوفي رئيس المجلس والذي تحمل بكل عناء وصبر كثيراً من المشاكل التي واجهتها الهيئة وذات معاني التقدير للجهود الخلاق الذي بذله الأستاذ الدكتور / عبد الملك حجر رئيس الهيئة خلال هذه الفترة .
نأمل أن نكون قد وفقنا في عرض هذا التقرير بطريقه يسهل فهمها من كل المهتمين بنشاط التأمينات وما توفيقه إلا بالله .

د / عبد الحميد مانع الصيغ

نائب رئيس الهيئة

أهم إنجازات الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات خلال عام 2003م

- لقد حققت الهيئة العديد من الإنجازات في الفترة الماضية واستوعبت العديد من القرارات والتوجيهات الصادرة من القيادة السياسية ، وقبل الإشارة إليها نورد بعض المؤشرات الرقمية لنشاط الهيئة على الصورة التالية :

- إجمالي الإيرادات التي تم تحصيلها كاشتراكات تأمينية وغيرها (إيجارات _ إيرادات _ سنوات سابقة _ ضم خدمة _ الغلاء الذي تتحمله وزارة المالية) مبلغ (30,188,976,670) ريال .
 - إجمالي النفقات الإدارية الباب الأول والثاني مبلغ (620,377,258) ريال .
 - إجمالي النفقات التأمينية مبلغ (7,403,165,569) ريال .
 - إجمالي فوائد استثمارات الهيئة في أذون الخزانة والودائع بالدولار لدى البنك المركزي (8,573,014,291) ريال .
 - إجمالي عدد المحالين للتقاعد خلال العام (4232) متقاعد .
 - إجمالي عدد من منحو مكافأة نهاية خدمة من المؤمن عليهم (342) مؤمن عليه .
 - إجمالي عدد من منحو قروض لعام 2003م (استبدال) (2927) متقاعد .
 - إجمالي المبالغ المنصرفة كقروض (استبدال) لعام 2003م (329,561,347) ريال .
 - بلغ إجمالي عدد المتقاعدين للسنوات كافة (59419) متقاعد .
- ونلخص فيما يلي أبرز الإنجازات على مستوى المركز الرئيسي وفروع الهيئة بجميع المحافظات .

أولاً :- المركز الرئيسي :

ضبط تحصيل الاشتراكات التأمينية :-

استكمالاً لما بدأت في هذا الجانب من إجراءات حثيثة بهدف الوصول إلى تحصيل كافة مستحقات الهيئة بصورة سليمة بعيداً عن العبث بها وعدم سدادها في أوقاتها فقد تم ما يلي :-

قامت الهيئة بتشكيل لجان للترول الميداني إلى مختلف وحدات القطاعين العام والمختلط وتم احتساب المتأخرات من الأقساط التأمينية واتضح تأخر الكثير من الجهات عن السداد لأكثر من (8) سنوات ، وبعد جهد طويل في عمليات الحصر ومتابعة مستحقات كل موظف في كل جهة لعدة سنوات ؛ تم الانتهاء بتوقيع محاضر مشتركة بين الهيئة وكل جهة محدد المبالغ المستحقة والمسددة والمتبقية ، وقد أظهرت النتائج وجود مديونية بمئات الملايين غير موردة إلى حسابات الهيئة بالرغم من استحقاقها قبل عدة سنوات ، وهذه المديونية على الجهات التي تم استكمال التحاسب معها ولا تزال عملية التحاسب جارية مع العديد من الوحدات الأخرى وقد حصل جزء كبير من تلك المبالغ ، وتم الاتفاق على جدولة السداد لباقي المبالغ .

وقد تضمنت المحاضر التي تم الاتفاق عليها مع الجهات التي تم التحاسب معها أن يتم الانتظام في التحصيل شهرياً من تاريخ المحاضر وهو ما يتم متابعته من خلال التزول الميداني من قبل كل فرع إلى الجهات التي تحت دائرته وتحصيل المستحقات وحصرها وقيدها مديونيات لضمان المتابعة والمطالبة لاحقاً فضلاً عن مطالبة الجهات بتعبئة الاستمارتين 1،2 شهرياً وتسليمها مع شيك الاشتراكات وتشمل هاتين الاستمارتين على الرواتب الحالية والمتغيرات .

أما بالنسبة للوحدات المدعومة بشكل منتظم والمتعثرة ، فقد تم متابعة الموضوع مع الإخوة في وزارة المالية وقد بلغت المستحقات التأمينية لدى تلك الجهات عن عام 2003م مبلغ (500,363,346) ريال ، وقد صدرت التوجيهات بخضم تلك المستحقات من المنبع وبالفعل تم تحصيل مبلغ حوالي 48,000,000 ريال .

ويجب الإشارة إلى الدور الإيجابي الذي قام به الأخ/ نائب رئيس الوزراء وزير المالية في إصدار التوجيهات الواضحة في تحصيل المديونية وقد وصل الأمر في كثير من الحالات إلى التوجيه بخضم المديونيات من حسابات الجهات المتأخرة في البنك المركزي أو تخضم من اعتماداتها وتوريدها إلى حساب الهيئة مباشرة .

ولتجميع المستحقات التأمينية ومتابعة المستحق منها والحصل والمتبقي فقد تم إعداد برنامج آلي يتم من خلاله تسجيل المستحقات التأمينية على مختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط ، وقد تم كنتيجة لتحديد المبالغ المستحقة والموردة على كل جهة بشكل دقيق ؛ إذ يمكن الهيئة من متابعة مختلف الجهات ومطالبتها بالسداد وتوثيق مستحقات الهيئة .

وقد تم إنزال هذا البرنامج لمعظم فروع الهيئة لكي يقوم كل فرع بتسجيل الاشتراكات التأمينية كلاً فيما يخصه ، وتبين من نتائج هذا البرنامج ؛ أن هناك مئات الملايين لا يتم تحصيلها في أوقاتها مما يضيع فرص استثمارية كبيرة على الهيئة ، وقد بلغت المبالغ الموردة كاشتراكات تأمينية فقط (15,177,152,464) ريال مع أن المبلغ المستحق يبلغ (15,595,267,850) ريال .

وفيما يتعلق بمستحقات الهيئة لدى وزارة المالية المتمثلة في غلاء المعيشة وبدلات المكملات والمعاشات الاستثنائية فقد تم متابعة وزارة المالية في سداد تلك المستحقات الملزمة بها سنوياً طبقاً لقانون التأمينات ، وتم تحصيل مبلغ (4,009,344,386) ريال .

وبخصوص تحصيل مستحقات الهيئة أولاً بأول لا زالت الهيئة تتدارس مع الجهات المعنية إمكانية تنفيذ المقترح الذي قدمه الأخ رئيس الهيئة العام الماضي ، والمتعلق بخضم الاشتراكات التأمينية من المنبع ، والأمل كبير في تفهم المعنيين وبالذات الإخوة في وزارة المالية لهذا الموضوع الهام الذي سيوفر الكثير من الجهد والوقت والتكاليف لكل الجهات ذات العلاقة ، ويحقق الدقة في سداد الاشتراكات التأمينية للهيئة أولاً بأول ، وقد اقترحت الهيئة مؤخراً إمكانية توجيهه بعمل محاضر مع الجهات والخضم بموجبها .

كما تم إجراء المتابعات الحثيثة للجهات التي يتم توريدها اشتراكاتها التأمينية مركزياً عبر وزارة المالية ونتج عن ذلك خلال العام توريد مبلغ (437,588,549) ريال . والهيئة تتمن التعاون الذي قدمته وزارة المالية في هذا المجال .

متابعة المستحقين للمعاش التقاعدي :-

يتم تنفيذ خطة البحوث والتتبع التي وضعتها الهيئة سابقاً للحالات التي تم إحالتها للتقاعد خلال الثلاث السنوات الأولى من تاريخ التقاعد ؛ وذلك من أجل التأكد من مدى استمرارية استحقاق تلك الحالات للمعاش التقاعدي ، هذا بالإضافة إلى بحث الحالات الجديدة ، كما تم التأكيد على الفروع بتفعيل عملية البحث والتتبع حيث اتضح أن بعض الفروع لم يسبق لها القيام بهذا النشاط الهام في فترة سابقة ، ومن جهة أخرى لأجل تفعيل الرقابة على هذا الجانب ؛ قامت الهيئة عبر بعض

فروعها بتولي توزيع قسائم المعاشات للمتقاعدين والمستحقين عبر كوادرها وليس عبر البريد للتأكد من وثائق الاستحقاق وضبط عملية الصرف من جهة ، ونوع من الرقابة على مكاتب البريد من جهة أخرى وقد كانت النتائج إيجابية في هذا المجال .

وقد أسفرت البحوث الميدانية السبق الإشارة إليها عن تنزيل أكثر من (700) حالة معاش خلال عام 2003م من مختلف الفروع وذلك لعدم وجود مستحقين وفقاً لقانون التأمينات والمعاشات .

الرقابة والتفتيش :-

تولى الهيئة هذا الموضوع اهتماماً كبيراً منذ العام الماضي ، وقد تم خلال الشهر الماضي تفعيل الرقابة والتفتيش في الجوانب المالية ، والإدارية ، والفنية ، على مختلف فروع الهيئة ، حيث تم للمرة الثانية تكوين فرق مراجعة قامت بالترول الميداني للقيام بأعمال الرقابة والتفتيش في مختلف فروع الهيئة وفق برامج مراجعة محددة مسبقاً ، وقد أظهرت النتائج بصورة عامة تحسن كبير في سير أداء العديد من الفروع سواء من حيث استكمالها للسجلات والدفاتر والدورات المستندية الناقصة أو من حيث الالتزام بالإجراءات الصحيحة في الجوانب المالية والإدارية والتسويات والمعاشات.

ومع هذا هناك قصور لا يزال قائم في عدد من الفروع وتعمل قيادة الهيئة على تقييم النتائج واتخاذ الإجراءات المناسبة. ومن جهة أخرى فان تفعيل وإنشاء إدارة رقابة في مختلف الفروع مستمر وأصبحت هذه الإدارة تراجع سير العمل في الفرع أولاً بأول وترفع التقارير اللازمة لرئيس الهيئة مباشرة ، ولهذا الإدارة دور كبير جدا في ضبط العديد من الجوانب المالية والإدارية والفنية خاصة في ظل اللامركزية المتبعة حالياً .

من جهة ثانية يتم استكمال فتح الوحدات الحسابية والسجلات في مختلف فروع الهيئة، والعمل على مواجهة القصور الذي أظهرته نتائج المراجعة والتفتيش الميداني في الجوانب المالية و الفنية والإدارية.

ومن جهة ثالثة يتم دراسة مختلف الملاحظات الواردة من ممثلي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الناتجة عن فحص أعمال فروع الهيئة ودمجها مع ملاحظات فرق التفتيش التي تكلفها الهيئة لتصحيحها وقد تم الجلوس مع قيادات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بهدف توضيح أهمية تركيزهم في أعمال الرقابة على الجانب التأميني والمتعلق بتسوية وربط وصرف المعاشات التقاعدية وجميع المستحقات الأخرى، وطلبت الهيئة منهم تكليف عدد من المراجعين لعمل دورة تدريبية لهم من المختصين بهذا الجانب في الهيئة وفروعها لمعرفة إجراءات العمل لتنفيذ القانون رقم (25) لسنة 91م وتعديلاته ولائحته التنفيذية ، وذلك لما فيه المصلحة العامة إيماناً من الهيئة بأن توصيات ومقترحات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتنمية كوادره تأمينياً يعد هدفاً للجميع لما يكفل ضبط موارد الصندوق .

تنشيط إجراءات العمل التأميني والإداري :-

- تم متابعة جميع الفروع لتسريع إجراءات الإحالة للتقاعد لكل الحالات التي يتم إحالتها لها وإعداد كشف لوزارة المالية لتزليل مرتبات الحالات التي تم ربطها بهدف الحد من تلاعب الجهات في تأخير إجراءات الإحالة وإصدار كشف لوزارة الخدمة المدنية لمطابقة الحالات التي تم ربطها مع الحالات التي يتم تحويلها من الخدمة المدنية وفروعها .

- يتم متابعة الربط الآلي بين الهيئة والخدمة المدنية بهدف إحكام عملية الرقابة والتفتيش على تسريع إجراءات الإحالة للتقاعد من خلال حصر الحالات ومراجعتها بشكل دقيق للتأكد من مدى توفر قانونية الإحالة والوثائق اللازمة .
- يتم بعد ربط المعاشات مطالبة وزارة المالية بفوارق البدلات في وقت لاحق بهدف تسريع إجراءات الإحالة أولاً بأول رغم عدم حصول الهيئة على كافة مستحقاتها في الوقت المناسب لتمكين من استثمارها وتحقيق عوائد منها .
- قامت الفروع بتجهيز بطاقات استلام المعاشات التقاعدية لعام 2003م لتسهيل سرعة حصول المتقاعد على البطاقة والتي يتم تغييرها بالنسبة لورثة المتوفين من المتقاعدين كل عام والمتقاعدين الأحياء كل سنتين .
- يتم المتابعة المستمرة لإجراءات صرف المعاشات التقاعدية عبر مكاتب البريد من خلال تكليف لجان من الهيئة للتأكد من أن إجراءات الصرف تتم بصورة قانونية وان خدمات الصرف تصل للمتقاعدين في مختلف المحافظات بسهولة ويسر . وقد اتضح وجود بعض الاختناقات في منافذ توزيع المعاشات التقاعدية في بعض المحافظات ويتم مناقشة ذلك مع الإخوة في الهيئة العامة للبريد والتوفير الريدي وفروعها والذين أبدوا استعدادهم لتحسين الوضع ، وفتح مكاتب بريدية جديدة ، وإضافة أماكن مناسبة لعملية صرف المعاشات ، وهو ما تم بالفعل في بعض المحافظات ، ونأمل الاستجابة لذلك واستيعاب متطلبات الهيئة في خططهم وبرامجهم للأعوام القادمة .
- تم إنجاز العديد من الأعمال الروتينية التي تتولاها الإدارات العامة للتسويات والاستحقاقات والبيانات والبحوث ، في إطار الرقابة والتخطيط والإشراف والمتابعة .
- تم نقل عدد من الموظفين من فرعي الهيئة بأمانة العاصمة ومحافظه صنعاء إلى بعض الفروع التي تحتاج إلى كوادر ، وجاري دراسة العمالة الفائضة بالمركز الرئيسي وكل الفروع لإعادة توزيعها على الفروع المحتاجة لها بدلاً من التوظيف الجديد وبقائها بدون عمل حيث اتضح أن المركز الرئيسي وعدد من الفروع لديها فائض في القوى العاملة وهو ما جعل الهيئة توقف التوظيف أو التعاقد الجديد منذ حوالي سنتين .
- تم إقامة العديد من الدورات التدريبية لتنمية قدرات ومهارات موظفي الهيئة كما هو موضح بالجدول التالي :-

اسم البرنامج	العدد	التاريخ	الجهة	مكان الانعقاد	ملاحظات
مبادئ تشغيل الكمبيوتر	15	2003/10/1م	15 يوم	المركز الرئيسي	
الإدارة المقدمة	22	2003/4/4م	-	أكبر كيوترين + معهد	وما تزال مستمرة حتى يومنا هذا
اللغة الإنجليزية	2	2003/3/3م			لا زالت مستمرة

أساليب وطرق التدريب	25	2003/3/5م	2003/3/15م	10 أيام	مدينة الاتصالات
---------------------	----	-----------	------------	---------	-----------------

مشروع تعديل قانون التأمينات والمعاشات :-

ناقش مجلس الإدارة تقرير اللجنة المشكلة لدراسة التعديلات على مشروع القانون واتخذ المجلس قراراً بالموافقة على ما ورد في تقرير اللجنة، ويتم العمل حالياً على رفع المشروع لمجلس الوزراء لرفعة إلى مجلس النواب واستكمال الإجراءات الدستورية لإصداره ، وسيشكل قفزة نوعية في استقرار الصندوق لعدد من السنوات من حيث التوازن المالي نظراً لرفع نسبة الاشتراكات ولو بجدها الأدنى، ولتضمينه الكثير من الجوانب التي تمثل اوجة قصور في القانون السابق.

استثمار فوائض أموال الصندوق :

يعتبر هذا الجانب من أهم القضايا التي تركز عليها قيادة الهيئة نظراً لأهميتها الكبيرة في تكوين فوائض استثمارية تساعد على خلق التوازن المالي للصندوق ، وقد تم عرض الكثير من الفرص والمقترحات الاستثمارية على مجلس الإدارة باعتباره الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات الاستثمارية ، ويتمثل نشاط الهيئة الاستثماري خلال هذا العام في الآتي :

1- أذون الخزانة:-

يمثل الاستثمار في هذا المجال الجزء الأكبر من حجم الفوائض النقدية للصندوق ، إذ يبلغ حجم المبالغ المستثمرة في هذا المجال (64,577,182,773) ريال وبلغ عائدها الاستثماري (7,328,023,939) ريال ، ويعد الاستثمار في هذا المجال في الوقت الراهن ، ولكن في ظل الظروف الاقتصادية والمجالات المتاحة ، هو الاستثمار الأفضل والأقل خطورة ، وبالرغم أن العائد الذي تحصل عليه الهيئة في السنة يعادل حجم المبلغ التي تنفقها خلال العام، غير أن الهيئة تسعى لتحقيق عوائد أكبر من جهة ، وإلى تنويع مجالات الاستثمار من جهة أخرى لتجنب أي تدهور للريال اليمني لا سمح الله في المستقبل ، وهو الأمر الذي سينعكس مباشرة على الوضع المعيشي للمتقاعدين كنتيجة حتمية لانخفاض القوة الشرائية للريال .

2- الودائع الدولارية لدى البنك المركزي :

يبلغ حجم الاستثمارات كودائع بالدولار لدى البنك المركزي مبلغ (228,194,371) \$ وتعادل (42,024,275,477) ريال ، ووفقاً لسياسة البنك المركزي الذي اتخذ مؤخرًا فأن الفوائض الجديدة للهيئة تحول إلى

حساب الوديعة بالدولار بنسبة فائدة تقل عن 1% (0,5%) وهو معدل يقل عن عم يمكن الحصول عليه محلياً وخارجياً وقد بلغت العوائد الاستثمارية لهذه الودائع خلال العام مبلغ (1,244,990,352) ريال .

3- الاستثمارات المباشرة:

يتمثل هذا الاستثمار في حصص مشاركة في عدة شركات تمت قبل فترة طويلة ، وهي بمبالغ زهيدة وغير مجددة على الإطلاق ، ولم يعد لمعظمها وجود على أرض الواقع ، ويعد الاستثمار في الشركة اليمنية الليبية القابضة هو الاستثمار الوحيد الناجح الذي حقق عائد استثماري وفي عام 2003م بلغ (4,375,000) ريال .

4- العقارات :

- بالنسبة لمباني الهيئة السابقة والمؤجرة تم إعادة النظر في مبالغ الإيجارات من خلال دراسة ميدانية لأجر المثل . وبالنظر للفارق الكبير بينما ينبغي أن تكون عالية الإيجارات وما هو كائن فعلاً فقد تم التفاوض مع المستأجرين وتم الرفع بنسب تتراوح بين 25 - 80 % وتضمنت العقود زيادة 10% سنوياً وقد كانت النتيجة لهذا التفاوض أن تم زيادة الإيجارات بمبلغ (819,000) ريال مقارنة بالسابق الذي كان مبلغ (1,918,000) ريال .

- تم تكليف شركة متخصصة في إدارة المراكز التجارية لإدارة المركز التجاري للهيئة بالشيراتون جوار مدرسة عمر المختار .
- استكمال مبنى الهيئة بشارع الزبيرى : يقع المشروع في مدينة صنعاء وتقدر مساحته بحوالي 2600م² ، وقد صمم المشروع كمجمع إداري من أحد عشر طابق ، البدروم مواقف سيارات والأدوار الأرضي حتى الحادي عشر عبارة عن مكاتب إدارية تستخدم لمختلف الأغراض ، ومجموع مساحات المبنى (20099)م² وقد تم تصميم مبنى دورين بجواره عبارة عن مواقف سيارات .

وقد تم توقيع العقد مع المقاول الذي رست عليه المناقصة بتاريخ 29 / 12 / 2003م لاستكمال تشطيب المبنى بمبلغ (486,000,000) ريال والذي كان فيه العمل متوقفاً منذ عام 1994م .

- صالة المعارض الدولية عدن :

يقع المشروع في منطقة حور مكسر بجانب فندق عدن ، والمشروع عبارة عن محلات تجارية وصالة متعددة الأغراض ، صممت بالإضافة إلى تحقيق الهدف الاستثماري لغرض خدمة العاصمة الاقتصادية حيث وان المحافظة بحاجة إلى مثل هذه الصالة وذلك لغرض الترويج الاقتصادي والسياحي وكذا الثقافي ومختلف الفعاليات .

وقد روعي في التصميم المرونة ، حيث يمكن تقسيمها إلى صالتين أو أكثر مع مراعاة وجود كافة الخدمات

المكاملة للصالة ، مثل المرافق الصحية للجنسين ، وكذا المداخل والمكاتب الإدارية الملحقه ، وابواب الطوارئ وذلك بما يتناسب مع الوظيفة العملية التي صممت لها الصالة وتم الاستفادة من موقع الصالة كونها تقع على ثلاثة شوارع ؛ بعمل محلات تجارية مع الخدمات الخاصة بما كل على حده ، وذلك لغرض خدمة الصالة خاصة والمنطقة التجارية بشكل عام ، وتم الأخذ في الاعتبار عند تصميم الموقع العام للصالة توفير مساحة كافية لحركة المشاة والسيارات وكذلك تخصيص مساحة كمواقف للسيارات والمساحة الإجمالية للمشروع (14114)م² ومساحة البناء الإجمالية .

(7314م) 2 وعدد المحلات التجارية (140) محل مساحة كل محل (32م) 2 وقد تم إنزال إعلان مناقصة وسوف يتم عرض نتائج تقرير لجنة البت في المناقصة على مجلس الإدارة في أول اجتماع له .
- هناك عدد من المشاريع جاري دراسة الجدوى الاستثمارية للدخول فيها في مجال الأسمت ، الصحة ، المحافظ الاستثمارية ، وفقاً للدراسة المستفيضة الذي قام بإعدادها الأخ الدكتور / عبد الملك إسماعيل حجر رئيس الهيئة حول رؤية مستقبلية للاستثمار المشترك لموارد صناديق التقاعد والتي أشير إليها في تقرير 2002م .

في مجال خلق الوعي التأميني :

تم عمل بروشور وكتيب عن نشاط الهيئة لعدة سنوات وهما الآن على وشك الصدور ويقدمان تفاصيل كثيرة عن نشاط التأمين لتعد بمثابة قاعدة بيانات لموقع الهيئة على الانترنت . تتضمن بيانات إحصائية وقرارات عن قانون التأمينات والمعاشات بما يكفل نشر الوعي التأميني ، وتفصيل بعض البنود بما يكفل المعرفة المسبقة للمؤمن عليه أو المتقاعد عن الكثير من الجوانب التي يجهلها ويفاجأ بها عند إحالته للتقاعد .

-المشاركة في المؤتمر الدولي للتأمينات بقبرص :

في إطار التعرف على المزيد من الأنشطة التأمينية العالمية ، شارك نائب رئيس الهيئة ومدير العلاقات الخارجية في المؤتمر الدولي الذي عقد تحت عنوان (نحو نظم تأمينية اجتماعية متوازنة) والذي انعقد في قبرص خلال الفترة من 26-28/11/2003م وقد عرضت في المؤتمر مجموعة من الأبحاث والدراسات ناقشت برامج التأمين على الإعاقة سواء كانت الإعاقة جزئية أو كلية وأثارها السلبية على أنظمة التأمينات لانضمام عدد من صغار السن إلى قائمة المدفوعات كمعاشات تقاعدية كما ناقش المؤتمر حالات إصابات العمل ومشاكلها من الناحية العلمية في أكثر من دولة : في آسيا ، وأفريقيا ، وأوروبا ، والأمريكيتين ، ومن المواضيع التي طرحت في المؤتمر التأمين في قبرص الذي تميز بالتغطية الإجبارية لكل العاملين ويتضمن البرنامج تأمين العجز ، والشيخوخة ، وإصابات العمل ، والإمراض المهنية ، والتأمين التكميلي ، كما ناقش المؤتمر موضوع محاربة فقر الطفل والرعاية الصحية والتطور التكنولوجي .

-المجال المالي :

-تم اتخاذ العديد من الإجراءات في هذا الصدد منها :
- متابعة الاستمرار في القيام بالمطابقات بين الأقسام المعنية بما يكفل الرقابة المالية والإدارية من قبل الشئون المالية والإيرادات والمعاشات داخل المركز الرئيسي من جهة ، ومع الفروع المختلفة من جهة ثانية .
- تم اتخاذ العديد من الإجراءات لضمان منح قروض الاستبدال للمتقاعدين في مختلف فروع الهيئة بصورة سليمة ؛ لتلافي القصور الذي ظهر في السنوات السابقة.

- تم ترشيد نفقات التشغيل إلى أقصى حد ممكن بالرغم من التوسع في نطاق عمل الهيئة ، والتزول الميداني الدوري لمراجعة أداء الفروع المختلفة فنيا ، وماليا، وإداريا، من جهة وتوسيع متابعة مستحقات الهيئة المتأخرة لدى العديد من الجهات عبر لجان احتساب غطت الوحدات الإدارية والقطاعين .

تنفيذ عملية التحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي :

كون الهيئة على أبواب الدخول في عالم الأنظمة الآلية في مختلف أنشطتها ، ولضمان إعداد الكوادر من الآن وتوفير قواعد البيانات اللازمة ل يتم لاحقا تحويلها إلى النظام الآلي المتكامل في بداية عام 2005م وهو التاريخ المتوقع لاستكمال البرامج والبدء بالتنفيذ ، فقد خطت الهيئة عدة خطوات في هذا الصدد تمثلت في الآتي :

- متابعة واستكمال تجهيز مركز تدريبي بتمويل مشروع (SEFM)
ويتكون من (16) جهاز كمبيوتر وشبكة بروجكتور (Multi Media) . وهو ما يعد نواه لتدريب كوادر الهيئة على النظام الجديد والمساعدة في أغراض عديدة أخرى .

- شراء (16) جهاز كمبيوتر من بقية المعونة المالية المقدمة من قبل الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي وتم توزيع تلك الأجهزة على العديد من فروع الهيئة ، وتم في نفس الوقت إعداد وتنفيذ برامج لتسجيل الإيرادات ونظام خاص بشئون الموظفين وآخر لإعداد قاعدة بيانات للمؤمن عليهم حيث لا يوجد حتى الآن قاعدة متكاملة ببيانات موظفي الدولة . ويتم حاليا تركيب تلك البرامج في العديد من فروع الهيئة التي تم تزويدها بأجهزة كمبيوتر . مع أنه يتم حاليا العمل على الاستفادة في تحديث ذلك بقاعدة بيانات الخدمة المدنية الخاصة بكشف الراتب من خلال ربط الهيئة بتلك القاعدة ، ومع هذا فان تلك البيانات لاتفي بأغراض الهيئة والمتطلبات التأمينية والتي لن تستكمل إلا بعد إدخال النظام الآلي .

وتمثل أهمية تنفيذ مشروع التحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي لكل من الهيئة والجهات المعنية الاخرى في الآتي :

- إمكانية استفادة الدولة من معرفة حجم القوى الوظيفية والازدواج الوظيفي .
- إمكانية معرفة التخصصات المختلفة لكافة المؤمن عليهم الأمر الذي يساعد الدولة في التخطيط للتعليم والاحتياجات الوظيفية المستقبلية .
- معرفة عدد المحالين إلى التقاعد في كل عام والذي يساعد في تخطيط القوى العاملة التي ستحتل محلها .
- معرفة البيانات الأسرية كالمواليد والوفيات المتعلقة بالمؤمن عليهم والمتقاعدين .
- توفير الوسيلة الكفيلة بالحصص الدقيق لكافة الأفراد المنخرطين في العملية التأمينية .
- ضبط تحصيل المستحقات من الاشتراكات التأمينية لدى مختلف الجهات .
- توفير قاعدة بيانات عن كافة المؤمن عليهم العاملين في الوحدات الإدارية والقطاعين العام والمختلط .
- توفير قاعدة بيانات تمكن من ربط معاشات التقاعد وتحديد مكافآت ترك الخدمة ومختلف المزايا التأمينية بصورة سريعة ودقيقة .
- حصر ومتابعة المستفيدين من معاش التقاعد لفئات المتوفين للتأكد المستمر من توافر شروط الاستحقاق .
- الرقابة على القروض (الاستبدال) الذي يمنح للمتقاعدين الأحياء .

- توفير البيانات اللازمة لإجراء الدراسات الاكتوارية لتقييم الوضع المالي للصندوق والتأكد من استمرار التوازن المالي بين النفقات والإيرادات من وقت لآخر .
- توفير البيانات الإحصائية اللازمة للتخطيط واتخاذ القرارات .
- ربط البيانات التأمينية وتكاملها .
- توفير الأرشفة الالكترونية للبيانات التأمينية وحمايتها .
- تطبيق النظام المحاسبي الآلي المناسب .
- حسن استثمار الموارد المالية للصندوق المتاحة وعوائدها .

وتحقيقاً لما سبق فقد تابعت الهيئة خلال الفترة الماضية من عام 2003م استكمال إجراءات التحليل وإرسال المناقصة لاستكمال هذا المشروع الهام الخاص بالبرامج الآلية المتكامل للهيئة ومن ثم عرض الموضوع على مجلس الإدارة والذي أقر إرساء المناقصة على شركة (DMS) لتوفير الشروط القانونية والفنية لدى الشركة وقد عرض الموضوع أيضاً على اللجنة العليا للمناقصات والتي وافقت على قرار المجلس وفي نهاية عام 2003م تم توقيع اتفاقية لتنفيذ البرامج الآلية المتكاملة لأعمال الهيئة ويتكون النظام الآلي من العديد من الأنظمة الفرعية وفيما يلي نبذة مختصرة عنها :-

أولاً : نظام جهات العمل :-

يهدف النظام الآلي لجهات العمل إلى إعداد نظام فرعي لحصر وتسجيل جهات العمل كمفردات وتمييز كل منها عن غيرها عن طريق تحديد رقم اشتراك وحيد لكل جهة يستخدم كأداة للتعريف بجهة العمل ، وكذلك الفروع الخاصة بتلك الجهات بجانب الاسم والاحتفاظ بكافة البيانات الأساسية الخاصة بها وفروعها وربط كل جهة بفرع الهيئة الذي تتعامل معه لتحديث البيانات بكافة التغيرات التي تطرأ مستقبلاً من إدماج أو إنشاء فرع جديد أو إلغاء أو تصفية أو ما شابه ذلك ؛ وجهة العمل هي وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاعات العام والمختلط ويهدف أيضاً إلى :

- التعرف على جهات العمل التابعة لكل فرع من فروع الهيئة ، متابعة التغير في بيانات جهات العمل سواء بالاندماج أو إنهاء النشاط أو إضافة فروع جديدة .

وربط المؤمن عليهم العاملين لدى كل جهة عمل بالجهة التي يعملون بها وذلك من خلال التكامل بين نظام جهات العمل ونظام الرقم التأميني وكذلك الأنظمة الأخرى .

- متابعة حركة الدخول والخروج للعاملين بالجهة وكذا كافة التغيرات التي تطرأ على أحوال العاملين لديها وتيسير عملية تحديد الربط الشهري للاشتراكات وغيرها من مستحقات الهيئة من خلال التكامل والربط بين نظام جهات العمل ونظام اشتراك المؤمن عليهم .

- تيسير عمليات التفتيش على جهات العمل ومتابعة تحصيل مستحقات الهيئة .

- تصنيف جهات العمل حسب نوع النشاط أو الكيان القانوني ، واستخراج الإحصاءات اللازمة.

ثانياً : نظام الأسرة :

يهدف هذا النظام إلى سرعة حساب المستحقات والصرف الفوري لمعاشات الوفاة من خلال توفير البيانات التالية :-

- المتابعة الدقيقة لتوافر شروط الاستحقاق لكل فرد من أفراد الأسرة أثناء صرف معاشات المتوفين من المحالين إلى التقاعد .
- توفير البيانات التفصيلية عن أسر المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات بما يكفل دراسة المركز المالي الاكتواري في موعده وبالذقة الواجبة .

- تلافي الحصول على معاشات بدون وجه حق .

وتسجيل الأسرة وأرقامها التأمينية وفي حالة عمل أحد أفراد الأسرة بالقطاع الخاص يتم الاستعلام عنه في قاعدة بيانات التأمينات الاجتماعية ويسجل رقم التأمين بالتأمينات والمعاشات بجانب رقم التأمينات الاجتماعية لضمان عدم صرف مزايا تأمينية من الجهتين .

ثالثاً : نظام الرقم التأميني :

تكمن أهمية هذا النظام في ضرورة تحديد رقم تأميني آلي موحد لكل مؤمن عليه ، يستخدم للتعامل معه من تاريخ التحاقه بالعمل وحتى تقاعده ، بل ويستمر معه للتعامل به كصاحب معاش ويمتد للمستحقين بعد وفاته .

ويقصد بنظام الرقم التأميني ذلك النظام الذي يهدف إلى توفير المعلومات الأساسية والشخصية عن المؤمن عليه للمعاونة في الاضطلاع بالعملية التأمينية وأداء الخدمات المطلوبة له ، والغرض منه تنظيم المعلومات التي تحتاجها الهيئة وهو أسلوب لتجميع وتنسيق البيانات المتعلقة بالفرد وأسرته ، وإنتاج المعلومات وتنظيم تداولها داخل الهيئة ، مما يتيح للهيئة الاحتفاظ بسجلات وبطاقات بيانية متكاملة للمؤمن عليهم مثل تاريخ الالتحاق بالخدمة والوظيفة والأجر وتاريخ الميلاد وأي بيانات عن الخدمات التي ضمت إلى خدمته والتغيرات التي تحدث في حياته الاجتماعية والعلمية والوظيفية والصحية والبيانات الضرورية عن المعالين وصلة قرابتهم للمؤمن عليهم وأعمارهم وأحوالهم الاجتماعية وأي تغيرات تجري عليهم وأية بيانات أخرى يقتضيها القانون أو اللائحة التي تحددها الهيئة ، وتخطر الهيئة جهة العمل بالرقم التأميني لكل مؤمن عليه لديها ويكون التعامل مع الهيئة بهذا الرقم بالنسبة لكل مؤمن عليه وكذلك حصول كل مستفيد على حقوقه التأمينية دون ازدواج .

وقد روعي في التصميم أرقام للأفراد بما يسمح بإمكانية تمييز كل فرد حتى ولو تشابه اسمه مع غيره من الأفراد ، وذلك بتحديد رقم تأميني وحيد له يعتمد على مكونات لا يمكن تكرارها مع غيره . ولا يقتصر الأمر على المؤمن عليهم والمتقاعدين بل يمتد إلى أفراد أسرة المؤمن عليهم ووكلائهم كذلك.

ويوفر النظام أيضاً:-

- تلافي الازدواج في الاشتراك أو الحصول على معاش أو تعويض بدون وجه حق .
- سرعة الاستعلام على الرقم التأميني بدلالة الاسم وتاريخ وجهة الميلاد .
- إيجاد وسيلة لتحقيق التكامل بين الأنظمة الفرعية وكمفتاح للتعامل معها .
- توفير وقت وجهد العاملين بالهيئة والمتعاملين معها .

رابعاً :- نظام بيانات اشتراك المؤمن عليهم :-

يعتمد حساب الاشتراكات المستحقة للهيئة على معرفة أجور المؤمن عليهم وتطور هذه الأجور خلال مدة خدمتهم ونوعيات مدد الخدمة التي قضاها المؤمن عليه طوال فترة اشتراكه في النظام ، والتي من خلالها سوف يتم تحديد المستحقات التأمينية من معاشات ومكافآت وتعويضات تحديداً دقيقاً .

• وبهذا تتضح أهمية إيجاد نظام متطور باستخدام الحاسبات الالكترونية لتسجيل بيانات المؤمن عليهم ومتابعة أية متغيرات في مدد خدمتهم أو أجورهم أو حالتهم الاجتماعية معتمداً على قاعدة بيانات مجمعة (Unified Data Base) والهدف من هذا النظام :-

- تجميع وتسجيل البيانات التاريخية التأمينية للمؤمن عليهم ومدد اشتراك كل منهم وتدرج أجورهم (أساسي وبدلات) من جهات العمل أولاً بأول بالإضافة إلى :-

- التجميع التلقائي لبيانات المؤمن عليهم مهما اختلفت جهات العمل لهم .

- الاحتفاظ بالبيانات التاريخية للمؤمن عليه محدثة أولاً بأول أثناء الخدمة وبعدها - تلافي الازدواج التأميني من خلال الرقم التأميني الموحد للمؤمن عليهم .

- تيسير حساب الاشتراكات الدورية المستحقة للهيئة .

- تسجيل كافة البيانات المتعلقة بأقساط الديون المستحقة على المؤمن عليهم كأقساط الاستبدال وتكاليف شراء المدد والمبالغ المستحقة عن الإعارات .

- توفير إمكانية تتبع تحصيل الديون المستحقة على المؤمن عليهم .

- تيسير عمليات حساب المعاشات والتعويضات والمكافأة فور طلبها دون إبطاء ودون الحاجة إلى أية مستندات أخرى سوى المستند المؤيد لسبب الاستحقاق .

- توفير البيانات اللازمة لإعداد المركز المالي الاكثواري .

- تحقيق التكامل التام بين نظام اشتراكات المؤمن عليهم والأنظمة الأخرى (نظام الرقم التأميني ، نظام جهات العمل ، نظام متابعة التحصيل ، نظام الاشتراكات والتعويضات ...) حيث أن النظام يؤثر ويتأثر بالأنظمة بشكل فوري عند تأكيد البيانات بعد التسجيل والمراجعة .

خامساً : نظام الاشتراكات ومتابعة تحصيلها :-

يهدف هذا النظام إلى تحديد الاشتراكات وتحصيلها من خلال :

- حساب وتحديد الاشتراكات المستحقة على جهات العمل شهرياً .

- إعداد سجلات الحساب الجاري لجهات العمل بالربط الشهري للاشتراكات المستحقة .

- متابعة جهات العمل في سداد الاشتراكات المستحقة شهرياً ، ومتابعة تحصيل هذه الاشتراكات .

- الاحتفاظ بسجلات بيانية تحدد حركة الأجور للمؤمن عليهم بكل جهة عمل وبالتالي إمكانية احتساب الربط الشهري للاشتراكات الواجب سدادها .
- مطالبة جهات العمل بسداد المديونيات المستحقة عليها واتخاذ الإجراءات القانونية في حالة عدم السداد فضلاً عن ربط النظام مع الأنظمة الأخرى لتحقيق التكامل لجميع الأنظمة المكونة لمنظومة العمل داخل الهيئة وفروعها .

سادساً :- نظام البيانات الإحصائية والتقارير :

نشأت النظم الإحصائية واتسع نطاقها بكل نواحي الحياة بعد أن كانت قاصرة على توفير المعلومات المتصلة بنظام الدولة وتوسعاتها ، أو على الأخص جمع البيانات وتوفير المعلومات المتعلقة بالسكان والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بهم . ولذلك سيتم استخدام أدوات دعم القرار والتحليل الفوري للبيانات Analytical Processing Tool Online (OLPA) , التي يمكن من استخراج مجموعته من التقارير والبيانات الإحصائية .

وسوف يراعى في تصميم قواعد البيانات مجموعة من الملفات التي تحفظ بها البيانات بشكل إجمالي وقت التسجيل حتى تتيح سرعة استخراج التقارير الإحصائية وكذلك توفير السرعة المطلوبة لإجراء الاستعلامات .

بالإضافة إلى استخدام أدوات دعم القرار والتحليل الفوري للبيانات

, Analytical Processing Tool Online (OLPA)

في عمل قواعد البيانات الإحصائية المختلفة واستخراج التقارير الإحصائية متعددة الأبعاد على سبيل المثال نسبة ومعدلات الزيادة في المؤمن عليهم على مستوى النوع (ذكر / أنثى) في جهات عمل محددة خلال فترة زمنية محددة أو نسب ومعدلات الوفاة في فئات سنوية معينة في أماكن محددة... الخ .

- ويهدف النظام إلى توفير كافة المعلومات والتقارير الإحصائية عن أفراد المجتمع التأميني والبيئة الخارجية المحيطة وتحديثها أولاً بأول .

- إتاحة استخدام الأساليب الإحصائية المتعددة لتحديد نسب ومعدلات حدوث المخاطر الاجتماعية (وفاة / عجز) وكذا النسب والدوال الرياضية المختلفة .

- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد الالتزامات التأمينية الاحتياطيات (الاشتراكات المجمعة وعوائد استثمارها) .

- إنتاج تقارير إحصائية مختلفة عن نشاط الهيئة .

نظام شؤون العاملين (الأفراد) :-

يهدف نظام شؤون العاملين إلى تسجيل كافة البيانات الأساسية الثابتة أو المتغيرة وذلك لاسترجاعها عند الاحتياج بغرض إدارة شؤون العاملين على أحسن وجه ويمكن تصوير هذا النظام على أساس انه سجل تاريخي لوقت العاملين وخبرتهم

وقدراهم بالإضافة إلى تمكين الإدارة العليا من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب بمساعدة النظام . ونظام شعون العاملين ببساطة يتيح للإدارة العليا مقياس نبض العمل وتأثره بالقرارات الخاصة به .

نظام الأصول الثابتة :

يمثل نظام الأصول الثابتة أحد الأجزاء الهامة في التطبيقات المالية المقترحة , ويقوم النظام بتوفير إمكانية رقابة ومتابعة التسلسل التاريخي لحياة الأصل متضمناً احتساب إهلاك الأصل ، مع مراعاة حركة انتقال الأصل بين الإدارات المختلفة (مراكز مختلفة) كذلك يقوم النظام بمراعاة فترات الإصلاح والصيانة والإضافة الرأسمالية عند حسابات إهلاك الأصل ، هذا ويوفر النظام أساليب تحليل البيانات مما يساعد في اتخاذ القرار الإداري المناسب .

نظام المعاشات والتعويضات :

تعتبر المزايا التأمينية المنتج النهائي لنظام التأمينات والمعاشات ، لذا فإن تقديم الخدمة التأمينية بسهولة ويسر يتمثل في تقديم المزايا لمستخدميها في الوقت المناسب وبالسرعة والدقة المناسبين ، مع مراعاة وصول هذه الحقوق دون تكرار في الصرف أو نقصان في الحق .

كما أن صرف أو إعطاء أي ميزة يعتمد أساساً على ثلاث نقاط هامة وهي :-

- أسباب الصرف .

-الحالات المستحقة للصرف .

- شروط الاستحقاق .

لذا فقد تم إعداد نظام للمعاشات والتعويضات يعتمد على ماتوفره باقي النظم من بيانات متمثلة في : -

1. البيانات الشخصية للأفراد والتي يوفرها نظام الرقم التأميني .

2. البيانات الأساسية لجهات العمل والتي يوفرها نظام جهات العمل .

3. البيانات التأمينية للمؤمن عليهم من أجور ونسب اشتراكات ومدد .. الخ والتي يوفرها نظام بيانات اشتراك المؤمن عليهم .

ولما كانت حالات الاستحقاق كثيرة ومتشعبة وشروطها صعبة تتطلب دقة شديدة ، لذلك كان يجب التأكد من صحة البيانات والمستندات المؤيدة للوقائع مثل : شهادات الميلاد ، وشهادات الوفاة ، أو الفقد ، وشهادات الزواج ، أو الطلاق ، وشهادات الاستمرار في مراحل التعليم ، وشهادات إثبات الورثة الشرعيين ، أو المستحقين ، وشهادات العجز ، أو الإصابة ... الخ ، ضمناً لوصول هذه المزايا لمستحقيها .

ويهدف نظام المزايا إلى ضمان حصول أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم على الحقوق والخدمات التأمينية المقررة بسهولة ويسر ؛ ودون إبطاء وذلك عن طريق تسجيل وحفظ واسترجاع البيانات الأساسية المتعلقة بالمؤمن عليهم وغيرهم من المتعاملين مع الهيئة ، مع ضمان عدم تكرار طلب أي من هذه البيانات وذلك عن طريق :

1. تحديد وصرف مستحقات أصحاب المعاشات والمستفيدين بالدقة والسرعة الواجبة فور طلبها وتشمل :

أ- معاشات التقاعد .

وتتبع الخطوات الآتية :-

- حصر مدد الاشتراكات مع تحديد معامل كل مدة (إن وجد) .
 - تحديد اجر التسوية وهو الأجر أو المتوسط الأجر الذي سوف يدخل في عملية حساب المعاش .
 - حساب المعاش على آخر راتب وبدلات كان يتقاضاها المؤمن عليه .
 - يراعى وجود علاوات أو بدلات خاصة قابلة للضم للمعاش أم لا .
 - يراعى أيضاً وجود حدود دنيا أو قصوى للمعاش .
 - ب- مكافأة نهاية خدمة .
 - ج- تعويض إصابات العمل .
 - د- المعاشات الاستثنائية .
 - هـ- القروض على ذمة المعاشات .
 - و- نفقات الجنازة .
 - ز- زيادات المعاشات .
 - ح- توزيع معاش الوفاة على المستحقين متى توافرت شروط الاستحقاق .
2. المتابعة الدقيقة والفورية لتوافر شروط الاستحقاق .
3. الاحتفاظ بسجلات تاريخية لكل صاحب معاش وكل مستفيد .
4. إصدار بطاقات صرف المعاشات لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم .
5. الاحتفاظ بسجلات تاريخية لبيانات الصرف وتعديلها وفقاً لما يرد من أصحاب المعاشات والمستحقين .
6. إعداد كشوفات الصرف الدوري للمعاشات شهرياً .
7. متابعة المرتدات من منافذ الصرف .
8. الصرف الفوري للمعاشات والتعويضات بأنواعها بمجرد تقديم المستندات المؤيدة لواقعة الاستحقاق مثل : قرار إنهاء الخدمة ، أو شهادة الوفاة .
9. منع الحصول على مزايا تأمينية دون وجه حق .
10. منع ازدواج الحصول على أكثر من ميزة .

11. توفير المعلومات الفورية والدقيقة اللازمة لرسم السياسة التأمينية اللازمة ومتابعة تنفيذها وذلك عن طريق التقارير المتنوعة الشاملة لكافة المعلومات .
12. توفير كافة البيانات والمعلومات اللازمة لفحص المركز المالي الاكتواري لصندوق التأمينات والمعاشات .
13. تخفيف أعباء العمل المكتبي وسرعة إنجاز العمل بأعلى دقة و اقل جهد .

ثانياً :- إنجازات فروع الهيئة بمحافظات الجمهورية

- يلخص الجدول أهم المؤشرات الرقمية التي تبرز أداء مختلف فروع الهيئة وذلك من حيث :-
- الإيرادات من الاشتراكات التأمينية وغيرها .
 - عدد المحالين للتقاعد بالإضافة إلى تكلفتهم السنوية .
 - عدد من منحو مكافأة نهاية خدمة بالإضافة إلى تكلفتهم السنوية .
 - عدد الحالات التي تم إجراء البحوث الميدانية لها .
 - عدد الحالات المترلة وتكلفتها السنوية .
 - عدد الحالات التي منحت قروض (استبدال)
 - إجمالي المبالغ التي تم صرفها كقروض للمتقاعدين .

الإنجازات بالأرقام على مستوى فروع الهيئة

المبلغ المنصرف	عدد	البحوث الميدانية			مكافأة نهاية الخدمة		المحالين للتقاعد		الإيرادات من الاشتراكات التأمينية	أسماء فروع الهيئة بالمحافظات	رقم
		القيمة السنوية	عدد الحالات المبحوثة	عدد المنزلات	التكلفة السنوية	عدد	التكلفة السنوية	عدد			
43,282,785	392	8,304,672	534	66	5	59	17,734,790	937	3,359,426,622	أمانة العاصمة	
8,987,733	77	1,995,192	123	18	0	0	7,129,731	95	99,930,889	فرع صنعاء	
736,740	6	352,800	68	4	0	0	2,110,240	28	705,723,035	عمران	
2,672,652	25	300,300	36	4	0	0	3,333,776	31	800,216,880	ذمار	
868,140	7	630,000	40	7	0	0	2,557,152	12	310,015,548	صعدة	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الجوف	
1,101,828	11	0	48	0	98,923	2	2,438,937	76	279,231,146	البيضاء	
0	0	0	12	0	0	0	2,649,216	24	238,024,344	مأرب	
929,674	11	230,300	16	3	0	0	570,444	6	334,810,290	المحويت	
31,783,307	296	962,165	250	117	456,619	5	7,886,961	293	1,327,412,715	الحديدة	10
32,696,040	265	3,995,052	274	42	755,711	7	26,649,876	207	1,896,187,969	تعز	11
5,859,000	43	1,892,760	295	20	303,388	3	20,891,016	137	1,190,877,284	اب	12
89,959,500	811	520,529,1	633	188	5,380,228	67	27,084,507	1,540	1,744,117,764	عدن	13
39,696,000	362	4,002,504	175	44	0	0	4,203,371	74	685,343,323	أبين	14
15,179,130	146	217,636	150	29	648,664	6	755,641	58	768,439,006	لحج	15
4,723,800	45	604,260	172	6	0	0	9,214,368	55	272,791,318	الضالع	16
17,231,760	168	258,125	103	33	1,314,085	13	4,181,174	216	877,608,266	المكلا	17

2,628,000	23	2,081,940	21	47	206,223	2	757,678	145	378,927,636	سينون	18
716,625	6	817,224	9	10	161,839	7	3,164,244	19	114,485,160	المهرة	19
8,933,470	66	769,844	7	127	8,519,138	74	6,869,446	64	490,309,447	شبو	20
0	0	0	0	8	0	0	276,066	8	26,506,435	سقطرة	21
964,236	9	492,360	5	114	262,707	2	7,744,164	59	680,771,767	حجة	22
308,950,420	2,769	29,427,307	623	3,235	23,216,519	247	158,202,798	4,084	16,581,147,844	الإجمالي	

الجدول الإحصائية

توضح الجداول الإحصائية التالية الأتي :

1. إيرادات الهيئة وفروعها من المستحقات التأمينية وغيرها خلال (2000-2003م)
2. جدول مقارنة عدد المحالين إلى التقاعد خلال السنوات (2000-2003م) على مستوى جميع فروع الهيئة .
3. توزيع العاملين بالهيئة (المركز الرئيسي والفروع) حسب الدرجة الوظيفية 2003م .
4. توزيع العاملين بالهيئة حسب النوع والمستوى التعليمي 2003م .
5. رسم بياني يبين توزيع العاملين بالهيئة(المركز الرئيسي وفروع الهيئة بمحافظات الجمهورية) حسب الدرجة الوظيفية 2003م .
6. رسم بياني يبين توزيع العاملين بالهيئة حسب المستوى التعليمي .

إيرادات الهيئة وفروعها من المستحقات التأمينية وغيرها خلال (2000-2003م)

البيان	إجمالي عام الإيرادات	مقدار الزيادة عن العام السابق	نسبة الزيادة
2000	19,925,032,593		
2001	22,903,595,950	2,978,563,357	%15
2002	29,075,909,115.00	6,172,313,165.00	%27
2003	30.904.537.658	9,150,876,522	

ملاحظة : الإيرادات تشمل غلاء المعيشة السنوي التي تتحملها من وزارة المالي

توزيع العاملين بالهيئة (المركز الرئيسي والفروع) حسب الدرجة الوظيفية (2003م)

النسبة	الاجموع	الخامسة	الرابعة	الثالثة	الثانية	الأولى	البيان
%29,70	276	6	47	80	112	31	المركز الرئيسي
%16,30	152	3	9	31	98	11	عدن
%7,90	73	3	12	29	28	1	الأمانة
%6,60	61	3	8	20	26	4	حضر موت
%4,95	46	1	2	25	16	2	صنعاء
%4,80	45	3	9	13	18	2	تعز
%3,90	36	2	4	6	22	2	لحج
%3,60	33	3	3	6	18	3	أبين
%3,10	29	1	2	15	11	0	إب
%3,00	28	2	2	6	16	2	شبو
%3,00	27	3	2	12	9	1	الحديدة
%2,00	19	4	1	4	8	2	ذمار
%1,70	16	1	0	5	10	0	عمران
%1,50	14	1	1	5	7	0	البيضاء
%1,40	13	0	2	5	5	1	حجة
%1,30	12	1	2	2	6	1	المهرة
%1,08	10	0	3	1	5	1	الخويز
%0,90	8	1	0	3	3	1	صعدة
%0,90	8	1	1	1	5	0	الضالع
%0,90	8	0	0	1	6	1	سيئون
%0,80	7	0	0	2	4	1	مأرب

سقطرة	1	0	3	1	1	6	0,70%
الجوف	0	0	3	0	0	3	0,30%
المجموع	68	433	278	111	40	930	
النسبة	7%	47%	30%	12%	4%	100%	

المصدر: الإدارة العامة للشئون الإدارية بالهيئة

جدول مقارنة بين عدد المحالين إلى التقاعد خلال السنوات 2000-2003م على مستوى جميع فروع الهيئة

م	اسم الفرع	حتى 1999م	2000	2001	2002	2003	ملاحظات
1	فرع الهيئة بأمانة العاصمة	4,264	1,139	1,411	1,688	941	
2	فرع الهيئة م/عدن	12,625	1,822	1,517	869	1,540	
3	فرع الهيئة م/تعز	2,366	456	790	542	207	
4	فرع الهيئة م/الحديدة	1,949	561	592	525	293	
5	فرع الهيئة م/إب	844	97	371	179	137	
6	فرع الهيئة م/حضر موت - المكلا	2,549	521	360	237	216	
7	فرع الهيئة بمحافظة صنعاء	1,904	0	16	67	95	
8	فرع الهيئة م/ذمار	268	72	270	50	31	
9	فرع الهيئة م/الحج	3,351	291	477	327	58	
10	فرع الهيئة م/أبين	3,206	606	359	401	74	
11	فرع الهيئة م/مأرب	53	22	30	49	24	
12	فرع الهيئة م/عمران	311	0	11	6	32	
13	فرع الهيئة م/حضر موت - سيئون	1,630	0	20	124	145	
14	فرع الهيئة م/المخويت	101	44	38	42	6	
15	فرع الهيئة م/سقطرة	61	2	4	2	8	
16	فرع الهيئة م/المهرة	105	75	42	17	19	
17	فرع الهيئة م/حجة	421	57	149	47	59	
18	فرع الهيئة م/شبوكة	727	248	80	84	64	

	-14	34	49	36	311	فرع الهيئة م/ البيضاء	19
	55	87	0	0	0	فرع الهيئة م/ الضالع	20
	12	28	101	30	234	فرع الهيئة م/ صعده	21
	0	14	12	0	0	فرع الهيئة م/ الجوف	22
	4,002	5,419	6,699	6,079	37,281	إجمالي	

توزيع العاملين بالهيئة حسب النوع والمستوى التعليمي (2003م)

النسبة	الإجمالي	إناث	ذكور	البيان
%,22	2	0	2	دكتوراه
%,22	2	0	2	ماجستير
%,44	4	0	4	دبلوم عالي
%25	230	34	196	بكالوريوس
%7	63	15	48	دبلوم بعد الثانوية
%36	325	68	257	ثانوية عامة
%11	102	25	77	إعدادية عامة
%8	69	12	57	ابتدائية عامة
%13	119	28	91	أميين + يقرأ ويكتب
	916	182	734	الإجمالي
	%100	%20	%80	النسبة

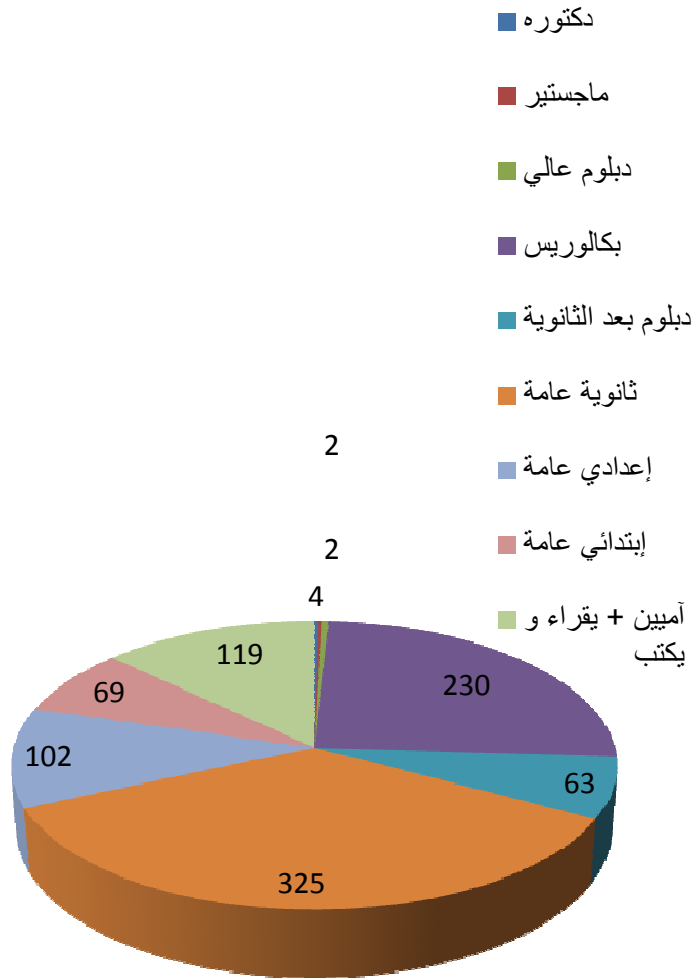
المصدر : الإدارة العامة للشئون الإدارية بالهيئة

تطور أعداد المتقاعدين خلال (2003-2000م)

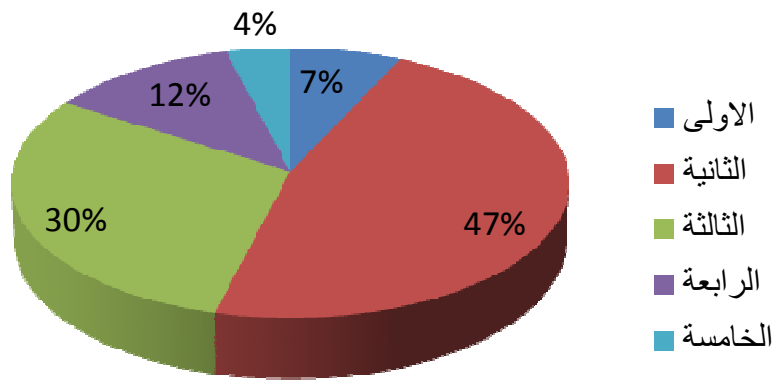
عدد الحالات الجديدة	إجمالي عدد الحالات الفعلية	البيان
6,079	42,930	2000
6,699	50,464	2001
5,419	54,721	2002
3,620	57,411	2003

المصدر : الإدارة العامة للاستحقاقات والمعاشات

العاملين بالهيئة حسب المستوى التعليمي للعام
(٢٠٠٣م)



توزيع العاملين بالهيئة (المركز الرئيسي وفروع
الهيئة بمحافظات الجمهورية) حسب الدرجة
الوظيفية للعام ٢٠٠٣ م



الرؤية المستقبلية للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات

استكمالاً لرؤية الهيئة المستقبلية والتي اشتملت عليها التقارير السابقة فإن أهم الجوانب التي اشتملت عليها الخطة المستقبلية خلال الفترة القادمة بصورة عامة في استكمال خطوات تحديث طرق وأساليب ممارسة الهيئة لأنشطتها التأمينية المختلفة بما يتفق مع تكنولوجيا المعلومات المعاصرة من جهة ، والعمل على حسن استخدام موارد الهيئة واستكمال إعادة هيكلتها ونظمها الإدارية والمالية والفنية والقانونية بما يكفل تبسيط وشفافية سير العمل من جهة ثانية ، والبحث عن فرص استثمارية مناسبة وتخفيض تكاليف التشغيل من جهة ثالثة .

وهو ما يحقق من خلال العمل على استكمال إدخال العديد من الإصلاحات في المجال القانوني ، والإداري ، والفني ، والمالي ، والاستثماري ، وفي مجال التعاون والتنسيق مع الأطراف المعنية بالنشاط التأميني ، ويمكن توضيح ماسبق بشيء من التفصيل كما يلي :

المجال القانوني :

رفع مشروع تعديلات القانون الذي تمت الموافقة عليه من مجلس الإدارة إلى الجهات المعنية لمناقشة واستكمال الإجراءات لإصداره .

المجال الإداري والتنظيمي والفني :

- يتمثل أحد الأهداف الإستراتيجية للهيئة في المدى القصير في العمل على إعادة هندسة (Re-engineering) الهيئة بفروعها المختلفة ، بما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة من الهيئة ، ووفقاً لأحدث الطرق والأساليب الإدارية ، والمالية ، والفنية ، وقد تمثلت الخطوة الأولى من خلال اختيار النظام التأميني المتكامل ، والذي يقوم على استخدام الحاسب الآلي وفقاً لأحدث تكنولوجيا المعلومات ، وهو ما سيعيد القاعدة الأساسية لمختلف الإصلاحات التأمينية ، علماً بأنه تم البدء في هذا المشروع كما ورد في الصفحات الأولى من التقارير ، حيث تم اختيار الشركة الاستشارية المنفذة وسيتم خلال عام 2004م إدخال الأنظمة الآلية في عدد محدد من الفروع ، ليتم اختباره وتجربته قبل تعميمه على بقية الفروع .
- تدريب كوادر الهيئة على طبيعة النظام من الناحية البرمجية ليكون لهم المقدرة على التعامل معه مستقبلاً ، كما أن الهيئة تهدف إلى العمل على تدريب الكوادر على كيفية استخدام النظام الآلي والذي سيغطي مختلف أنشطة الهيئة التأمينية ، والمالية ، والإدارية ، هذا بالإضافة إلا أنه سيتم إعداد البنية الأساسية من أجهزة كمبيوتر وشبكات وغيره لعدد من الفروع التي سيتم البدء بتجربة النظام فيها خلال 2004م .
- العمل على إيجاد الوسيلة المناسبة لضبط عملية صرف المعاشات التأمينية للحد من التلاعبات .

- استكمال وضع الأدلة واللوائح والإجراءات المنظمة لسير العمل التأميني ووضعها موضع التنفيذ .
- توفير قاعدة بيانات عن كافة المؤمن عليهم من العاملين في الوحدات الإدارية والقطاعات العام والمختلط بما يكفل ربط المعاشات وتحديد مكافآت ترك الخدمة بصورة آلية .
- حصر وتوثيق ومتابعة المستفيدين بصورة سريعة ودقيقة .
- تفعيل وتطوير سبل الرقابة على صرف المعاشات وما يمنح للمتقاعدين من قروض (استبدال) .
- توفير البيانات اللازمة للدراسات الاكتوارية والإحصائية ووضع الخطط واتخاذ القرارات .
- إدخال الأرشفة الآلي للبيانات التأمينية لحمايتها من التلف والتلاعب .
- إعداد البنية الأساسية لجمع البيانات التأمينية لموظفي الدولة : حتى يتحقق الهدف من استخدام الهيئة للنظام الآلي بصورة دقيقة وسليمة ، فلا بد من جمع البيانات اللازمة لتشغيل النظام عن جميع موظفي الدولة وأسرههم وسيتم إعداد خطة منظمة للقيام بهذا العمل الشاق الذي يحتاج إلى مبالغ كبيرة وتعاون من مختلف أجهزة الدولة حيث تكتسب البيانات التي سيتم جمعها أهمية كبيرة لنجاح النظام الآلي نظراً لان نجاح أي نظام يعتمد على دقة مدخلاته من البيانات .
- الاستمرار في تفعيل الرقابة المالية والإدارية والفنية على مختلف الفروع .
- العمل على تحسين أداء العنصر البشري بأعتبارة المركز الأساسي لتفعيل مختلف الإصلاحات المالية والإدارية والاستثمارية وغيرها . وهو ما سيتحقق من خلال إعادة تأهيل الكوادر الحالية لتدريبها بما يتفق مع التوجهات الجديدة في طرق وأساليب العمل التأميني . وكذا إعادة توزيع تلك الكوادر والعمل على تحسين أوضاعها المالية والإدارية وخلق بيئة العمل المناسبة لطبيعة المهام التأمينية ويتم حالياً تشجيع الكوادر الغير مؤهلة للدراسة في الجامعات الحكومية والخاصة وخصوصاً في المجالات ذات العلاقة بنشاط الهيئة .
- سيتم تفعيل أداء الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء وخاصة عند استكمال إدخال النظام الآلي .
- العمل على إقامة العديد من الدورات التنشيطية لموظفي الهيئة بفروعها المختلفة في مجال استخدام النظام الآلي ، والنظام التأميني من جهة ، وفي مجال تحسين الاشتراكات ، وربط الحالات التقاعدية وغيرها من جهة ثانية ، هذا بالإضافة إلى انه سيتم إقامة دورة لمدراء شئون الموظفين بدواوين عام الوزارات ، والقطاعات العام والمختلط ، وفروعها بأمانة العاصمة عن كيفية إعداد ملف التقاعد وتحديد الوثائق التي يجب أن ترفق به وإبراز الكثير من الجوانب التأمينية والتي من شأنها ربط الحالات عند الإحالة من قبل الجهات والوحدات الإدارية إلى فروع الهيئة المختلفة .

المجال المالي :

- ستستمر الهيئة في العمل على ضبط تحصيل مستحقاتها من الأقساط التأمينية وهو ما سيتم تحقيقه بصورة أكثر فاعلية بمجرد البدء بتشغيل النظام الآلي المتكامل ، والذي سيتم البدء بتنفيذه مطلع العام القادم ، كما أن ربط الهيئة بقاعدة بيانات الخدمة المدنية المتمثلة في كشف الرواتب لمختلف الوحدات والعمل علي نقل

تلك البيانات إلى برامج نظام الهيئة سوف يعزز من ضبط المتحصلات التأمينية ، هذا بالإضافة إلى العمل بالتعاون مع الجهات المعنية على إيجاد الآلية المناسبة لتنفيذ مقترح الهيئة في تحصيل تلك المستحقات من المنبع ، أثناء تعزيز وزارة المالية للجهات المختلفة بالمبالغ المصرحة بها ، وذلك وفقاً لرؤية جديدة سيتم مناقشتها مع الإخوة المعنيين بوزارة المالية والبنك المركزي اليمني .

- الحد من نفقات التشغيل خاص بعد إدخال النظام الآلي وما سترتب عليه من وفورات وتقليص التلاعبات وضبط موارد الهيئة .
- متابعة تحصيل المديونيات المستحقة للهيئة من الأقساط التأمينية وإصابات العمل ؛ لدى الوحدات الإدارية والقطاعين العام والمختلط .
- متابعة الجهات المانحة لعمل الدراسات الاكتوارية اللازمة للتنبؤ بالمركز المالي للصندوق والتي على ضوءها يتم تحديد اوجة استثمار السيولة المتاحة .
- تكثيف البحوث الميدانية للتأكد من مدى استحقاق المستفيدين للمعاش التقاعدي من عدمه ، الأمر الذي سيوفر للهيئة مبالغ طائلة .
- تعزيز المركز المالي للصندوق بإدخال التعديلات اللازمة للقانون الحالي وبالذات تلك المرتبطة بالجوانب المالية مثل : معدلات الاشتراكات التأمينية وغيرها .
- العمل على رفع معدلات إيجارات عقارات الهيئة المؤجرة للغير .
- الاستمرار في تكليف لجان مراقبة صرف المعاشات التقاعدية عبر مكاتب البريد .

المجال الاستثماري :

تتمثل السياسة الاستثمارية التي تعمل الهيئة على تحقيقها كحسن استثمار الموارد الفائضة في الأتي :

1- في مجال الإيداعات النقدية والمحافظ الاستثمارية :

- العمل بالتنسيق وتحت مظلة البنك المركزي على وضع سياسة استثمارية مناسبة لموارد الهيئة في مجال الإيداعات البنكية والمحافظ المالية بما يكفل تجنب المخاطر ومراعاة الجوانب التي يراها البنك المركزي وبما يكفل الحصول على أكبر عائد ممكن . وتتمثل رؤية الهيئة في الأتي :
- تحديد نسبة معينة من الموارد الفائضة لتستثمر في أذون الخزينة . وسوف يكون الجزء الأكبر من السيولة موجهة نحو هذا النوع من الاستثمار باعتباره الأفضل للهيئة في الوقت الراهن .
- العمل على رفع معدل الفائدة على ودائع الدولار لدى البنك المركزي .
- تحديد نسبة معينة من السيولة الموجودة حالياً لتستثمر في صورة ودائع بالعملة المناسبة لدى البنوك التجارية والإسلامية المحلية ذات المركز المالي القوي ، ووفقاً لخطة استثمارية معدة من قبل المتخصصين في هذا الصدد .
- تحديد نسبة معينة من السيولة الموجودة حالياً لتستثمر في محافظ استثمارية في الخارج أسوة بما تقوم به العديد من الدول العربية ، وذلك بعد دراسة تجارب تلك الدول وفي ضوء خطة استثمارية معدة من قبل

بيوت الخبرة المتخصصة والاستفادة من خبرة البنك المركزي في هذا الصدد وبما يكفل ضمان رأس المال ونسبة معينة من الفوائد .

2- في مجال الاستثمارات المباشرة :

- يعتبر تنويع مجالات الاستثمار من أهم وسائل تخفيض المخاطر وتعزيز المركز المالي للصندوق والحفاظ على القيمة الحقيقية لموارد المتقاعدين ، وبالتالي وبعد تحديد نسبة الفائض النقدي الممكن استثماره في صورة ودائع وفي عمل المحافظ الاستثمارية المناسبة كما سبق إيضاحه ، فإن الأمر يتطلب الدخول في استثمارات مباشرة مختلفة عن طريق دخول الهيئة كشريك مع أطراف أخرى مثل : القطاع الخاص ، وصندوق تقاعد المؤسسة العامة للتأمينات أو غيرها ؛ ومن مجالات الاستثمار المتاحة : القطاع الصحي والاسمنت والطاقة والنفط والأسماك .

مجالات استثمارية أخرى :

- استكمال مشاريع الهيئة المتعثرة والمتمثلة أساسا في مشروع مبنى الزبيري الذي تم توقيع العقد مع المقاول لتنفيذ الأعمال المتبقية فيه وتشغيل مبنى شيراتون التجاري الذي تم تكليف شركة متخصصة لإدارته تحت إشراف الهيئة .
- استكمال إقامة أو شراء مقرات لفروع الهيئة في كل من : صعده ، وحجه ، ومأرب ، والجوف ، وسيئون ، ويجري حالياً تنفيذ أعمال البناء في كل من : البيضاء ، ذمار ، المهرة .
- متابعة تنفيذ المشروع الاستثماري في أرضية الهيئة ببحر مكسر بمدينة عدن والذي سيتم توقيع العقد للبدء في تنفيذه في عام 2004م .
- البحث عن فرص استثمارية جديدة والدخول فيها بعد عمل دراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة .

التنسيق والتعاون مع الأطراف المعنية بالنشاط التأميني :

- نظراً لأهمية التواصل مع مختلف الجهات المعنية بالنشاط التأميني محلياً وإقليمياً ودولياً ، فإن الهيئة وكما سبق ذكره في خطتها العام السابق مستمرة في العمل نحو تحقيق الأتي :-
- العمل على خلق الوعي التأميني المطلوب لدى المؤمن عليهم وجهات أعمالهم ، وذلك من خلال وضع برامج التوعية التأمينية المناسبة عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ، وعبر الصحف والمجالات ، ومن خلال إقامة الندوات مع جهات العمل ، والعمل على إصدار نشرات خاصة بشئون التأمينات والمعاشات استكمالاً للكتاب الوثائقي عن نشاط الهيئة الذي تم إصداره وكذا تقرير العام السابق عن نشاط الهيئة والعمل على إعداد موقع للهيئة على شبكة الانترنت .
 - تعزيز التعاون مع المنظمات والجهات التأمينية العالمية والإقليمية والعربية بما يكفل تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الآخرين في مجال التأمينية والمعاشات وهو ما يستحقق من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات التأمينية .

- التنسيق مع صناديق التقاعد الأخرى في الجمهورية مثل : صندوق تقاعد القطاع الخاص ، والقطاع العسكري والشرطة في مجال الاستثمار وتبادل الاحتياطات ، وذلك بما يكفل الحد من معاناة المؤمن عليهم المتقاعدين من قطاع إلى آخر ، وهذه من الجوانب والأهداف التي يتطلب تحقيقها التعاون من قبل مختلف الأطراف المعنية .

القوائم المالية لعام 2003م

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 2003/12/31م

الإيرادات	رقم الإيضاح	المبلغ / ريال		النفقات	رقم الإيضاح	المبلغ / ريال	
		جزئي	كلي			جزئي	كلي
إيرادات تأمينية تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة	9	16,911,688,914	20,883,907,455	النفقات التأمينية: معاشات تقاعدية	7	7,228,988,556	7,403,165,56 9
تأمين إصابات العمل		754,499,825		مكافأة نهاية خدمة		23,909,435	
تمويل أعباء تتحملها الخزانة العامة		3,217,718,716		التعويضات النقدية لحالات الإصابة		1,817,010	
				تجهيز وتكفين		20,543,551	
				نفقات أخرى		28,764,202	
				احتياطات محولة لصناديق التقاعد		99,142,997	
				فائض نشاط العمليات التأمينية			13,480,74 1,886
الإجمالي			20.883.907.455	الإجمالي			20.883.907.45 5
فائض نشاط العمليات التأمينية			13,480,741,886	المصرفات الإيرادية :	8	462,450,633	
إيرادات استثمارية	10		7,648,992,533	مرتبات وأجور ومافي حكمها			
إيرادات أخرى	11		1,656,076,683	مصرفات سلعية		44,352,762	
				مصرفات خدمية		206,027,414	
				عبء المخصصات		55,138,432	
				مصرفات عامة أخرى		25,896,949	
				صافي فائض النشاط			21,991,944, 912
الإجمالي الكلي			22.785.811.102	الإجمالي الكلي			22.785.81 1.102

الميزانية العمومية كما في 2003/12/31م

بيان المطالب	الإيضاح رقم	المبلغ / ريال		بيان الموجودات	الإيضاح رقم	المبلغ / ريال	
		كلي	جزئي			كلي	جزئي
الاحتياطيات والفائض احتياطي التجديد	5		11,976,210	الاستثمارات: استثمارات في أوراق مالية (أذون خزانة)	2	64,577,182,774	
احتياطيات أخرى			1,681,974,453	استثمارات في القطاعات المختلط والخاص		194,500,000	
المال الاحتياطي للعمليات التأمينية			91,329,313,038	استثمارات في ودائع محلية بالدولار		42,024,275,482	
الفائض			21,991,944,912	قروض متوسطة الأجل		658,462,599	
إجمالي الاحتياطيات والفائض				استثمارات عقارية		380,203,241	
المخصصات مخصصات أهلاك أخرى							107.834.624.096
أجمالي المخصصات				إجمالي الاستثمارات			
خصوم متداولة	6			الأصول المتداولة: النقدية	3	2,015,055,866	
دائنون وأرصدة دائنة				المخزون		21,861,000	
أرصدة دائنة أخرى				مدينون عمليات تأمينية		1,093,504,279	
إجمالي الخصوم المتداولة				المدينون والأرصدة المدينة		5,677,293,218	
				أرصدة مدينة أخرى		8,111,352	

			86.351				
				إجمالي الأصول المتداولة			8.815.825.715
				الأصول الثابتة : أراضي	4	38,619,159	
				مباني وإنشاءات		288,953,220	
				آلات ومعدات		12,987,000	
				وسائل نقل وانتقال		39,243,505	
				أثاث وتجهيزات		46,372,037	
				مشروعات أصول تحت التنفيذ		350,549,001	
				إجمالي الأصول الثابتة			776.723.922
الإجمالي الكلي			117.42 7.173.7 33	الإجمالي الكلي			117.427.173.733

الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها .

قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 2003/12/31م

2002م	تحليلي عام 2003م	2003م	البيان
21,002,892,477		21,991,944,912	<u>1- التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :</u> صافي مساهمة العام (الفائض)
41,361,972		53,383,357	إهلاك العام
21,044,254,449		22,045,328,269	الإجمالي
377,141	(5,848,409)		<u>(الزيادة) النقص في الأرصدة</u> المدينة : المخزون
(516,482,285)	833,905,867		المدينون
436,784,192	(2,221,446,811)		السلف المدينة
89,695,423	(930,121,438)		حسابات انتقالية مدينة
10,374,471		(2,323,510,791)	التسويات على الحسابات المدينة
1,927,258	118,405,784		الزيادة (النقص) في الأرصدة الدائنة : الدائنون
(973,433)	(8,445,553)		السلف الدائنة
482,486,239	2,190,754,192		الحسابات الانتقالية الدائنة
(481,532,414)		2,300,714,423	التسويات على الحسابات الدائنة
20,573,096,506		22,022,531,901	صافي النقدية من أنشطة التشغيل (1)
			<u>2- التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمارات :</u>
(114,434,403)	(56,455,281)		الأصول الثابتة
(21,361,175,428)	(22,568,677,212)		الزيادة في الاستثمارات
228,176,597	(132,282,914)		مشروعات قيد التنفيذ
(21,247,433,234)		(22,757,415,406)	صافي النقدية من أنشطة الاستثمارات (2)
674,879,878		778,028,857	<u>3- التدفقات النقدية من أنشطة التمويل (3)</u>
543,151		43,145,352	صافي النقدية (3+2+1)
1,971,367,363		1,971,910,514	(+) النقدية في 2003/1/1م
1,971,910,514		2,015,055,866	النقدية في 2003/12/31م

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية عن الفترة المالية المنتهية في 2003/12/31م

أ- إنشاء الهيئة:

- تعمل الهيئة وفقاً لأحكام القانون رقم (25) لسنة 91 م بشأن التأمينات والمعاشات .
- تم فصل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن الهيئة العامة للمعاشات بموجب القرار الجمهوري رقم (127) بتاريخ 99/4/28م بشأن إلغاء القرار الجمهوري رقم (49) وتاريخ 96/12/21م الخاصة بدمج الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- تم فصل المؤسسة عن الهيئة فعلياً ابتداءً من تاريخ 99/7/1 م .
- حددت المادة (3) من القانون رقم (25) لسنة 91 م بشأن التأمينات والمعاشات سريان أحكام القانون المذكور على الفئات الآتية :

- 1- موظفي الدولة وعمالها المعنيين على وظائف دائمة وكذلك موظفي وعمال القطاعين العام والمختلط .
- 2- المعارين رسمياً للعمل في الهيئات والمنظمات العربية والأجنبية .
- 3- شاغلي وظائف السلطة العليا وأعضاء السلطة القضائية .
- 4- السلك الدبلوماسي والقنصلي .
- 5- كل مالم يرد بشأنه نص خاص في القوانين المنظمة لذلك .
- 6- أي كادر أو جهة تنص قوانين على ذلك .

ب- مجالات التأمين :

- حددت المادة (5) من القانون رقم (25) لسنة 91م بشأن التأمينات والمعاشات مجالات التأمين في الآتي :-
- أ- تأمين الشيخوخة .
- ب- تأمين العجز .
- ت- تأمين الوفاة .
- ث- إصابة العمل .

ج- موارد الهيئة :

- حددت المادة (8) من القانون أعلاه مصادر وموارد الهيئة في الآتي :

- 1- اشتراكات جهات العمل والمؤمن عليهم والمقررة وفقاً لأحكام هذا القانون .
- 2- المبالغ التي يؤديها المؤمن عليهم عن مدد خدمة سابقة أو اعتبارية .
- 3- القيمة الرأسمالية لصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي .
- 4- المبالغ التي تلتزم بها الخزنة العامة للدولة عن مدد الخدمة السابقة لموظفي الدولة قبل صدور هذا القانون .
- 5- المبالغ المدبنة لدى جهات العمل أو أي مبالغ مستحقة سبق تقريرها وفقاً لأحكام قوانين أو لوائح سابقة .
- 6- حصيلة كسر العملة من صافي الأجر أو الحافز أو المكافأة .
- 7- الهبات والإعانات والوصايا .
- 8- تتحمل الخزنة العامة للدولة أي زيادة تطراً على الأجور والمرتبات الأساسية للمؤمن عليهم المشمولين بأحكام القانون واللائحة وفقاً لقانون أو قرارات تضاف على معاشات التقاعد المقررة للمتقاعدين والمستحقين شرعاً بموجب المادة (28) من اللائحة .

د- أهم السياسات المحاسبية :

- أ- تتبع الهيئة الأساس النقدي في أثبات الإيرادات من الاشتراك التقاعدي وإصابات العمل في المركز وبعض الفروع ، كما تتبع أساس الاستحقاق في إثبات إيراداتها من الاستثمارات والإيجارات .
- ب- يتم احتساب الإهلاك على الموجودات بطريقة القسط الثابت وفقاً للنسب المعتمدة وهي :

المباني والإنشاءات	2%
المعدات والتجهيزات	10%
السيارات ووسائل النقل	20%
الأثاث والمفروشات	10%

- ج- تقوم الهيئة بتقييم ودائعها (بالدولار) بسعر الدولار في 12/31 ونكون بذلك احتياطي فروق عملة .
- د- يتم تقييم الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية .

ه- العلاقة بين المركز الرئيسي للهيئة والفروع :

تتبع الهيئة نظامين في تحديد علاقتها المالية مع الفروع كما يلي:

أ- النظام المالي المركزي مع الفروع (ذمار- إب - المحويت - البيضاء - حجة - مأرب - الجوف - سقطرة - صعده) تظهر الحسابات الختامية لتلك الفروع ضمن حسابات المركز المالي للمركز الرئيسي باعتبارها فروع غير مستقلة .

ب- النظام اللامركزي مع الفروع (عدن - أبين - لحج - حضرموت - شبوة - المهرة - سيئون - الأمانة - تعز - الحديدة - صنعاء - عمران - الضالع) وتقوم تلك الفروع بإعداد حساباتها الختامية كفروع مستقلة في نهاية العام .

3- كشف بالأصول الثابتة وإهلاكها

القيمة الدفترية	مجمع الإهلاك في 31/12/2003م	الاستبعادات	الإضافات	إهلاك عام 2003م	مجمع الإهلاك في 2003/1/1م	قيمة الأصل في 31/12/2003م	الاستبعادات	الإضافات
38619159/42	-	-	-	-	-	38619159/42	-	4875000
281953220/87	27863742/51	581484/70	1583630/46	5678501/90	21183094/85	316816963/38	36767656/20 -	64756331/40
9126492/16	18749993/66	688552/94	34541/91	2718683/82	166853200/87	28276485/82	770723/94 -	9374721/94
3160507/47	4316732/53	-	46550	667506/70	3602675/83	7777240	-	105000
121987000/63	23066726/19	688552/94	81091/91	9064692/42	20287996/70	36053725/82	770723/94 -	10424721/94
351053345/26	52182876/55	722626/78	1130672/38	8384088/73	43390741/22	87236221/82	1721949/58 -	49408871/88
8142303/96	17550077 /74	-	786767/66	3813347/53	12949963/55	26096380/70	-	64566381/75
1155492/02	-	-	57542/39	-	-	1155492/02	-	123000
1120896/17	591210/83	28002/67	1947981/43	29455/12	532214/99	2212106	446000 -	538000
461372036/41	70324164/12	750628/45	14030814/98	12226819/38	56872919/76	116696200/53	2167949/58 -	12085261/63
391243505/22	105079748/55	16540600/61	-	19999338/43	87590196/75	144323253/77	13041621 -	2637151/51
1753531	-	-	-	-	-	1753531	-	993500
-	278769/47	166038	-	-	444807/47	-	-	-
421928453/55	226613150/84	18727304/70	17670518/78	41290922/23	186379015/53	654262833/92	52747950/72 -	109203231/97
401053656/42	-	-	-	-	-	40053656/42	-	-
341149584/85	-	-	883/33	7576313/77	31196907/75	378923689/70	-	108200
381203241/27	38774104/85	-	883/33	7576314	217575923/28	418977346/12	52747951 -	108200
801131694/82	265387256/69	18727304/70	17671401/11	48867236	217575923/28	1073240180/04	52747950/72 -	109311431/97

- ل م يستكمل السجل التحليلي للأصول الثابتة العائد ملكيتها للهيئة حتى التاريخ .
- ظهور فارق قدره (660.942.401) ريال نتيجة احتساب نسب الإهلاك بالسنوات السابقة بطريقة غير صحيحة وتم معالجتها في الفروع بحسب إفادة المختصين بالمركز الرئيسي على النحو التالي :
660.942.401 من ح / مصروفات سنوات سابقة
660.942.401 من ح / مخصصات

• إيضاح رقم (2) الاستثمارات

البيان	2003/12/31م
استثمارات في أوراق مالية (أذون خزانة)	64,577,182,774
استثمارات في القطاعين المختلط والخاص	194,500,000
استثمارات في ودائع محلية بالدولار	42,024,275,482
قروض متوسطة الأجل	658,462,599
استثمارات عقارية	380,203,241
الإجمالي	107,834,624,096

1/2: استثمارات في القطاعين المختلط والخاص

البيان	2003/12/31م
الشركة اليمنية الليبية القابضة	175,000,000
الشركة اليمنية لتكرير وتعليب الملح	12,500,000
الشركة اليمنية للفنادق	7,000,000
الإجمالي	194,500,000

- مساهمة الهيئة في الشركة اليمنية الليبية القابضة وفقاً لشهادة المصادقة في 2003/12/31م بمبلغ (2,187,500) دولار أمريكي بما يعادل (402,850,000) ريال .
- لم تتحصل الهيئة على أية عوائد من استثماراتها في كل من الشركة اليمنية لتكرير وتعليب الملح والشركة اليمنية للفنادق خلال العام المالي 2003م والأعوام السابقة .

2/2 : قروض متوسطة الأجل

البيان	2003/12/31م
قروض الموظفين	77,720,698
قروض المتقاعدين	571,409,165
قروض أخرى	9,332,736
الإجمالي	658,462,599

لا يوجد لدى الهيئة كشوفات تحليلية لرصيد قروض المتقاعدين بالمركز الرئيسي والفروع غير المستقلة .

3/2 : استثمارات عقارية :

البيان	2003/12/31م
استثمارات الأراضي	40,053,656
استثمارات المباني	340,149,585
الإجمالي	380,203,241

إيضاح رقم (3) الأصول المتداولة

البيان	2003/12/31م
النقدية	2,015,055,866
المخزون	21,861,000
مدينون عمليات تأمينية	1,093,504,279
المدينون والأرصدة المدينة	5,677,293,218
أرصدة مدينة أخرى	8,111,352
الإجمالي	8,815,825,715

1/3 : النقدية :

البيان	2003/12/31م
نقدية في الصندوق	138,806
نقدية لدى البنوك	2,002,922,747
شيكات تحت التحصيل	11,994,313
الإجمالي	2,015,055,866

- تمثل الشيكات تحت التحصيل : شيكات محررة من الجهات بالاشتراكات التأمينية والتي تم تحصيلها في شهر يناير لعام 2004 م .

2/3 : المخزون

البيان	2003/12/31م
مخزون المستلزمات السلعية	21,815,010
مخزون الأثاث	45,990
الإجمالي	21,861,000

- ظهر رصيد مخزون الأثاث بميزان المراجعة للمركز الرئيسي في 2003/12/31 مدائن بمبلغ (340,112) ريال .
- ظهر رصيد الجرد الفعلي لمخزون المركز الرئيسي في 2003/12/31 بمبلغ (12,114,091) ريال بفارق قدرة (4,595,626) ريال عن رصيد مخزون المركز الرئيسي الظاهر بالميزانية .

3/3 : مدينون عملية تأمينية

البيان	2003/12/31م
جاري جهات العمل ج. إداري	718,794,651
جاري جهات العمل ق. عام	373,630,192
جاري أفراد	1,079,436
الإجمالي	1,093,504,279

- ضمن ح/ مدينون قطاع عام مبلغ (241,476,877) ريال تمثل مديونيات الهيئة لدى الغير منها مبلغ (200,537,041) ريال مديونية الشركة اليمنية لتكرير وتعليب الملح وهي أرصدة مدورة من سنوات سابقة .

4/3 : المدينون والأرصدة المدينة :

البيان	2003/12/31م
مدينون متنوعون	32,137,653
سلف وعهد مؤقتة ومستديمة	2,271,431,777
تأمينات مجمدة	1,753,531
سلف العاملين	24,596,157
مصرفات مدفوعة مقدماً	1,242,711
إيرادات وفوائد مستحقة	3,346,131,389
الإجمالي	5,677,293,218

- سلف وعهد مؤقتة : عبارة عن المعاشات التقاعدية المستحقة التي لم تصرف حتى 2003/13/31م وما زالت عهدة الهيئة العامة للبريد باعتبارها وسيطاً لصرف المعاشات التقاعدية .
- تم تحصيل معظم رصيد الإيرادات المستحقة خلال النصف الأول من عام 2004 م .

إيضاح رقم (4) الأصول الثابتة

البيان	2003/12/31م
أراضي	38,619,159
مباني وإنشاءات	288,953,220
الآت ومعدات وأجهزة	12,987,000
وسائل النقل والانتقال	39,243,505
أثاث وتجهيزات	46,372,037
مشروعات أصول تحت التنفيذ	350,549,001
الإجمالي	776,723,922

- لم يستكمل السجل التحليلي للأصول الثابتة العائد ملكيتها للهيئة حتى التاريخ .

1/4: مشروعات أصول تحت التنفيذ

البيان	2003/12/31م
مشاريع الأراضي	1,341,463
مشاريع المباني	205,022,595
مشاريع السيارات	30,000
مشاريع الأثاث ومعدات المكاتب	4,241,786
مشاريع أخرى ومختلفة	139,913,157
الإجمالي	350,549,001

- مشاريع أخرى ومختلفة : عبارة عن المبالغ المنصرفة للمقاولين كدفعة مقدمة بنسبة 20% من قيمة عقود المقاوله مقابل ضمانات بنكية كما تشمل تكاليف دراسات الجدوى والاستشارات الهندسية .

إيضاح رقم (5) الاحتياطات والفائض

البيان	2003/12/31م
احتياطي التجديدات	11,976,210
احتياطات	1,681,974,453
المال الاحتياطي للعمليات التأمينية	91,329,313,038
الفائض	21,991,944,912
الإجمالي	115,015,208,613

* احتياطي التجديد عبارة :

- احتياطي تجديد سيارات .
- احتياطي تجديد أصول مهلكة دفترياً ومازالت تستخدم مثل المكاتب وأجهزة الكمبيوتر... الخ .
- * احتياطات أخرى : عبارة عن احتياطي فروق العملة وتمثل : ودائع بالدولار .
- * تم تخفيض الاحتياطات بموجب القيود رقم (2117,1963,2126) في 2003/12م عبارة عن أخطاء في احتساب الإيرادات بالتكرار بالمركز والفروع .

إيضاح رقم (6) : خصوم متداولة

البيان	2003/12/31م
دائنون وأرصدة دائنة	2,264,449,685
أرصدة دائنة أخرى	147,236,666
الإجمالي	2,411,686,351

1/6 : دائنون وأرصدة دائنة

البيان	2003/12/31م
تأمينات المقاولين	6,735,322
مصروفات مستحقة	2,257,714,363
الإجمالي	2,264,449,685

2/6 : أرصدة دائنة أخرى

البيان	2003/12/31م
دائنون متنوعون	129,794,659
ذمم دائنة أخرى	14,029,487
السلف الدائنة	31,187
أخرى ومختلفة	3,381,333
الإجمالي	147,236,666

* الدائنون المتنوعون عبارة عن : جهات حكومية وتشمل : الكهرباء - الاتصالات - المياه - تيليمن - اليمنية - أفراد .

إيضاح رقم (7) : النفقات التأمينية

البيان	2003/12/31م
المعاشات	7,228,988,556
مكافأة نهاية خدمة	23,909,435
التعويضات النقدية لحالات الإصابة	1,817,010
تجهيز وتكفين	20,543,551
نفقات أخرى	28,764,020
احتياطات محولة لصناديق التقاعد	99,142,997
الإجمالي	7,403,165,569

- نفقات أخرى : عبارة عن مكافأة ممنوحة لموظفي الهيئة مقابل أعمال تتمثل في تنزيل حالات ، لجان التزول الميداني ، توريد شيكات الخ .
- يمثل بند الاحتياطات المحولة ماتم صرفه للمؤسسات التأمينية الأخرى عند انتقال الموظف للعمل من القطاع الحكومي والعام إلى القطاع الخاص أو القطاع العسكري .
- لا يوجد لدى الهيئة كشوفات تحليلية للموظفين المؤمن عليهم .

إيضاح رقم (8) : المصروفات الإدارية

البيان	2003/12/31م
المرتبات والأجور وما في حكمها	462,450,633
مصروفات سلعية	44,352,762
مصروفات خدمية	206,027,414
عبء المخصصات	55,138,432
مصروفات عامة أخرى	25,896,949
الإجمالي	793,866,190

1/8: المرتبات والأجور وما في حكمهما

البيان	2003/12/31م
المرتبات والأجور النقدية	130,343,937
البدلات والتعويضات	221,804,374
المزايا العينية	24,249,652
المكافأة	37,039,961
حصة الهيئة والموظف في التأمينات	49,012,709
الإجمالي	462,450,633

2/8: مصروفات سلعية

البيان	2003/12/31م
قرطاسيه ومطبوعات	13,274,020
قطع غيار	5,513,054
وقود وزيت وشحوم	25,565,688
الإجمالي	44,352,762

3/8: مصروفات خدمية

البيان	2003/12/31م
إيجارات	6,514,280
صيانة وإصلاحات	5,353,678
سفر وانتقال وتلفون وفاكس	64,825,481

85,576,857	عمولات ومصروفات بنكية
837,820	الأبحاث والتجارب
362,413	رسوم وتراخيص ومصاريف قضائية
9,530,826	العلاقات والدعاية والإعلان
100,800	استئجار موجودات ثابتة
15,884,988	خدمات الإدارات الحكومية
4,390,972	خدمات متممة
12,649,299	مستلزمات خدمية أخرى
206,027,414	الإجمالي

- تم إدراج بدل متابعة في بند سفر وانتقال ولم يدرج هذا الرصيد ضمن البدلات في ح/ المرتبات والأجور .

4/8: مصروفات عامة أخرى

البيان	2003/12/31م
مصروفات سنوية سابقة	24,159,337
خسائر رأسمالية	624,352
إعانات ومساعدات	1,113,260
الإجمالي	25,896,949

- تمثل الخسائر الرأسمالية القيمة الدفترية للأثاث الذي بعهدته الأخ / أحمد عمر سلوم استرداده بالإضافة إلى قيمة أرضية الشيخ عثمان الذي تم عكسها في ح/ الخسائر الرأسمالية .

إيضاح رقم (9) : الإيرادات التأمينية

البيان	2003/12/31م
تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة	16,911,688,914
اشتراكات تأمين إصابة العمل	754,499,825
	3,217,718,716

	تمويل أعباء تتحملها الخزنة العامة
20,883,907,455	الإجمالي

- تم إدراج رصيد ضم الخدمات في ح/ إيرادات أخرى ومختلفة ولم يدرج ضمن الإيرادات التأمينية .

إيضاح رقم (10) إيرادات استثمارات

البيان	2003/12/31م
إيرادات فوائد ودائع	7,595,517,324
إيرادات الاستثمار العقارية	53,475,209
الإجمالي	7,648,992,533

إيضاح رقم (11) إيرادات أخرى

البيان	2003/12/31م
إيرادات سنوات سابقة	1,506,051,943
المسترد من المخصصات	35,528,091
أرباح رأسمالية	604,000
أخرى ومختلفة	103,065,640
كسور عملة	384,953
معمونة	9,115,780
إيرادات التسويات	1,326,276
الإجمالي	1,656,076,683

- *معمونة تبرع من صندوق التنمية الكويتي عبارة عن أجهزة كمبيوتر مع التوابع لفروع الهيئة .